"التذاكي" الغبي ..لفرقة الرئيس الماسية!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك "حدود" يمكن التوقف عندها لقدرة "فرقة الرئيس الماسية" على "إستغباء" أهل فلسطين، وطنا، وبقايا وشتات، وتصر أن تراه "شعبا قاصرا" يحتاج الى "وصاية أبوية" من نوعية خاصة للأخذ بيده، ولكن نحو "مصير مجهول"..

"فرقة الرئيس عباس الماسية"، وعبر امين سرها "العائد" وجهت رسالة، وهي حق مطلق، الى المدير العام لمنظمة اليونسكو لتوضيح ما نشر عنها في رسالة لعضو كنيست اسرائيلي، حول القدس والمسجد الأقصى، بعد قرار المنظمة تسميته وفقا للحقيقة الفلسطينية..

مسارعة أمين سر الفرقة الماسية بتوجيه رسالة أثار التقدير لسرعة المتابعة والملاحقة، ولقطع الطريق على تمرير ما لا يجب أن يمر خلافا للحق الوطني، لكن الملفت والمثير، أن أمين سر "الفرقة الماسية" بعد أن عاد ليحمل "خاتم أسرار الرئيس السياسية"، لم يصدر بيانا رسميا، لا بصفته في اللجنة التنفيذية، ولا بصفته "التفاوضية" المجمدة كما يدعي هو، أو كعضو مركزي في حركة فتح، على قرار حكومة نتنياهو برفض "الترجي - الاستدجاء" بتحديد حركة جيش الاحتلال في المنطقة "أ"، رغم ان البعض نسب اليه تصريحا لم ينشر، بأنه يرفض الموقف الاسرائيلي..ولكنه لم ينشر في أي وسيلة رسمية للسلطة والمنظمة..

التساؤل هنا، لماذا يسارع "فريق الرئيس عباس" للرد على قضايا، نفيا أو توضيحا، ويتجاهلون الرد أو التوضيح، نفيا أو تأكيدا لقضايا أخرى، خاصة ما يتعلق بملف العلاقة مع دولة الكيان، وبعضا مما يحدث داخل "أروقة السلطة" مما يقال عنها "فضايح" سياسية ـ أمنية وإقتصادية..

ودون العودة لفضيحة "أوراق بنما"، والتي لم تكلف السلطة بكل مسمياتها عناء التوضيح، وكأنها غير ذي صلة بالمسألة، رغم الاشارة لأشخاص ذي مكانة خاصة جدا، أحدهما "رئيس الصندوق الإستثماري الأهم"، والثاني "نجل الرئيس شخصيا"..ومع ذلك رأت "الفرقة الماسية" أن ذلك لا يستحق الرد، ولا التوضيح ولا ما يحزنون، على طريقة "ملكي وأنا حر فيه"..ممكن أيضا!

ولكن، ما حدث في الأيام الأخيرة كان يفترض أن لا يمر مرورا عاديا، لو أن "الحمية السياسية الوطنية" لا تزال جزءا من "مكون تلك الفرقة"، ولنقف أمام بعض تلك الحالات التي تستحق أن لا تمر رمورا عابرا، ومنها نلمس أي حال وصل اليه حالنا..

موقع اعلامي معلوم الاسم والصفة والقرابة أيضا لمن، "تقريرا لجهاز أمني فلسطيني" تم تقديمه للرئيس محمود عباس قبل 6 أشهر، يتحدث فيه عن "اتهامات خطيرة جدا" تجاه "شركة اعلامية فلسطينية" تديرها فلسطينية، التقرير نص على كمية اتهامات مستفزة جدا، تبدأ بأن الشخصية المشار لها بإصبع الاتهام، تتقاضى راتبا شهريا من "صندوق الاستثمار" - المشترك هنا مع فضيحة بنما- 10 آلاف دولار فقط ولم يشر التقرير إن كان هناك بدلات أخرى، ودون التدقيق في القدرة - الكفاءة والموهبة تستحق أم لا ، فهل حقا هناك موظف حكومي يمكن أن يحصل على ذلك الراتب الذي يوازي بالقانون راتب رئيس دولة فلسطين..وما يقارب 3 وزراء ونصف وزير..

وهل من حق مثل هذا الموظف صاحب أعلى راتب رسمي في "بقايا الوطن"، ان يمتلك "شركات أخرى" اعلامية أو خدماتية تتعلق بخدمات الإسرة..

وبعيدا عن الأسماء وتضارب المصالح العجيب في التقرير، كأن تجد موظفا في صحيفة مملوكة للحكومة يعمل في شركة اعلامية أخرى، براتب أضعاف راتبه، لكن راتبه الحكومي لا يمس..

التقرير يشير الى تهم لو كانت دقيقة فتلك مصيبة، ولم لم تكن فالمصيبة أعظم..

ومع أن الشخصية صاحبة التهم، ردت بعبارة ساخرة من الجهاز الأمني، دون أي تفنيد للوقائع، التي حملها، راتبا ووظيفة رسمية وملكية شركات باسمها، رغم أن القانون يمنع ذلك، فإن الفضيحة هو ذلك الصمت المريب من الأطراف الأخرى، فلا الرئاسة أوضحت ولا الجهاز الأمني صاحب التقرير تحدث، خاصة بعد السخرية العلنية له..هل ما نشر به حقائق أم اشاعات، ولو كانت بعض حقائق هل سنجد "نخوة سياسية" لملاحقة من ورد اسمائهم، ولو كان التقرير والنشر كذب وإدعاء، هل تلاحق أطراف الفضيحة..

ولأن المشهد لا يقف عند حدود، نشر أحد الصحفيين الفلسطينيين، خبر عن انتشار شراء السلاح تحضيرا لما بعد الرئيس عباس "أطال الله في عمره"، الخبر في أي بلد يستدعي حالة من الإستنفار الأمني - السياسي العام، ولا نعتقد أن ينشر الصحفي القديم مثل هذا الخبر دون ان يدرك "عواقب النشر" في ظل وجود "منظومة أمنية" فلسطينية تلاحق السكين فما بالك بالسلاح، وايضا وجود جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية التي لا ترحم حجرا ولا ورقة تسير..فكيف يكون الخبر نشرا وصمتا..

السؤال، هل ما نشر من تقارير في ذات تزامن مثير جدا، يرمي الى ابعاد أهل الوطن عن مطادرة الرئاسة وفريقها عن الوفاء بالالتزام الوطني نحو تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال بعد أن أعلنها نتنياهو، لا خروج من "أ"..

وربما يرى البعض ان نشر تقارير فضائحية يمكنها أن تصطاد حركة الغضب الشعبية من قانون العار المسمى "قانون الضمان"..

ولعل البعض يريد من نشر تقارير فضائحية كي لا يصبح للسياسة عنوان، بعد تنامي سخونتها فصائليا ضد الرئيس عباس شخصيا، وحرف مسار النقاش الوطني عن مرسوم الرئيس عباس بالمحكمة الدستورية بكل مصائبها..

الأسئلة كثيرة فيمن يقف خلف تلك التقارير الفضيحة..لكن الأهم لماذا الآن..أهي لغرض في "نفس يعقوبهم" أم لكل ما سبق ويزيد..

هل كان ذلك "ذكاءا أمنيا" أم "تذاكي سياسي". يمكن اعتباره غبي بامتياز عند شعب الجبارين..!

ملاحظة: وزير خارجية دولة فلسطين أعلن رسميا تأجيل تقديم مشروع الاستيطان من أجل عيون "امنا الحنون جدا" فرنسا..الرئيس عباس في خطابه الودود في قمة المناخ قال سنقدم المشروع..مين نصدق الرئيس أم الوزير..شخصيا اصدق الوزير وبدون ليش!

تنويه خاص: سلاما لروح المناضلة ربيحة ذياب..كانت اسما حاضرا في العمل الوطني العام والنسوي بشكل خاص..

الصمت بوابة "الفساد السياسي"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن وصف الرئيس محمود عباس بـ"عنتر شايل سيفه" على شعبه وليس عدو شعبه، فما يحدث في "بقايا الوطن" ينذر بخطر سياسي كبير يمهد الطريق لتمرير "مؤامرة" دولة الكيان لخلق "فوضى عامة" في الضفة الغربية، ما يسمح لها بترسيخ مشروعها "التهويدي" في الضفة والقدس، وفرض منطقها في "حل سياسي" ضمن ما يعرف بخلق "وقائع" استنادا لمبدأ استسلامي قديم يستند على ما يعرف بـ"الممكن وليس العادل"..

في الآونة الأخيرة، تسارعت درجة "السخونة السياسية" في الساحة الفلسطينية، منذ اضراب المعلمين وما نتج عنه، من "تنويم الأزمة" دون البحث عن حل حقيقي لها، تلاها "ازمة تصريحات الرئيس عباس السياسية" نحو دولة الكيان دون حساب للموقف الوطني الفلسطيني، فيما اكمل مسلسل حركته بـ"ترسيم محكمة دستورية" ما أدى لفتح "باب جهنم الخلافي"، ومنه قد يكون "الضرر الوطني الكبير"، عبر تكريس "سلطة الفرد - الرئيس المطلقة" ضمن معادلة "شاذة سياسية - قانونية"، لن تقف حدودها عند هذا الإجراء و ذاك، خاصة بعدما تجرأ الرئيس عباس واصدر "أمرا" بوحي "السلطة المطلقة" بوقف ما للجبهة الشعبية من حق وطني، وليس هبة عباسية..1

وبالتأكيد، لا يتوقع أحد، ان تمر "حركة تكريس سلطة الفرد المطلق"، على طريقة مسرحية عادل امام "شاهد ما شافش حاجة"، فشعب فلسطين رغم كل ما به، فهو حتما لن يكون ذلك "الشاهد المسرحي"، حتى لو "تواطأت بعض أطرافه" مع اللعبة الأخطر وطنيا ..

ردة فعل أنصار الجبهة الشعبية، سواء الرسمية منها او الجماهيرية على قرار الرئيس عباس، وصلت الى حرق صوره علانية، وطالبت برحليه، قد تتوسع تلك الحركة في أكثر من منطقة داخل "بقايا الوطن وخارجه"، تحرك ادى أن تسارع حركة فتح باصدار بيان تلوم فيه الجبهة الشعبية على ما رد الفعل ، لكنها غضت الطرف كليا على "فعلة الرئيس عباس"، وكأنها تبارك قراراته ومواقفه..

قد يبدو ان رد الفعل الوطني العام، شعبيا وفصائليا، لا يتناسب وحجم "الكارثة السياسية - القانونية" التي أقدم عليها الرئيس عباس، رغم انها تعلم يقينا أن ما

أقدم عليه يشكل خطرا حقيقا على المشروع الوطني، وأن اصراره على ذات النهج، ومحاولته فتح معارك مع الداخل الوطني هو لعبة هروب من أي مواجهة مع المشروع الاحتلالي، وتغطية مكشوفة على "فضائح بنما" التي نشرت أوراقا تشير الى أن بعضا من مقربيه ونجله جزءا منها، لم يكلف ذاته عناء "التحقيق" فيما تم نشره عالميا بكل لغات الأرض..

أن يقدم الرئيس عباس على اجراءات لتكريس "السلطة المطلقة" عبر "بوابة المحكمة الدستورية"، فذلك لن يقود مطلقا الا الى "صدام وطني قادم" لن يقف عند حدود "الهمهمة السياسية" التي تمارسها بعض الفصائل ممن تخشى "سطوة قطع رزق الموازنات"، فمخزون "الغضب العام" قد ينفجر في أي لحظة، ليس في قطاع غزة والخارج ضد الرئيس عباس ومنهجه الكارثي، بل وفي الضفة وقرب مقره، رفم "الحماية الأمنية المزدوجة"..

كي لا يصل أصحاب نظرية "السلطة المطلقة للرئيس" الى تحقيق هدفهم بنشر الفوضى "غير الخلاقة" في داخل "بقايا الوطن" ما يمهد لتمرير مشروع الكيان، بات واجبا وطنيا أن تبدأ القوى كافة، للتحرك الفعلي والعملي لردع "زمرة الفرد المطلق" وهنا تتحمل حركة "فتح" قبل غيرها مسؤولية تاريخية لمواجهة تلك "الزمرة" التي حاولت تدمير الشرعية الوطنية قبل أشهر من خلال محاولة تمرير مؤامرة عقد "مجلس وطني" لتكريس الرؤية الأمريكية للواقع الفلسطيني، وهي الآن تعمل على قتله..فتح هي أم "الولد الشرعي" ولذا عليها حمايته قبل إغتياله، ليس بتمرير مؤامرة "السلطة المطلقة" ولكن بمنعها والتصدي لها..

وبالتأكيد تتحمل كتل المجلس التشريعي مسؤولية خاصة، تجاه تلك "المؤامرة الصريحة المعلنة"، لأن السكوت أو التجاهل يمثل مشاركة أو تسهيلا لتكريس مشروع "الفساد السياسي" الذي بدأ يطل على المشهد الفلسطيني عبر "ابواب متحركة" ليس كل ايديها وطنية..فالصمت "شراكة مباشرة في مشروع الفساد السياسي"..!

ملاحظة: التطورات السياسية المتسارعة تفرض "لقاءا وطنيا" خارج النص التقليدي لرسم رؤية حماية المشروع الوطني أولا ورسم سبل الخلاص له..

تنويه خاص: تصريح وزير حرب الكيان يعلون يمثل ترسيخا لمعادلة:"صيانة أمن جيش الاحتلال" مقابل "تحسينات انسانية" في مناطق أ..فعلا ما في "أحلى من هيك"..!

الفضيحة تستوجب التحقيق وليس التوضيح يا سادة!

كتب حسن عصفور/ وكأن القدر يصر أن يجعل من فلسطين جزءا من "فضيحة القرن" التي باتت معروفة باسم "فضيحة وثائق بنما"، حيث ورد بين الأسماء ، أهم مفتاح اقتصادي للحكم العباسي، د.محمد مصطفى، الذي يحتل مركز الاشراف على صندوق الاستثمار وشركات اقتصادية مرتبطة به، مفترض انها معلومة للجهات الرقابية، وربما للمجلس التشريعي..

وجود اسم د.مصطفى في سجل "الفضيحة الكبرى"، لا يعني أنه متهم بالسرقة واللصوصية لأموال الشعب الفلسطيني، بل لا زال تهمة وشبهة، واي مسمى لها، كغيره من مئات أسماء لحقت بهم ذات الاتهام، البعض سارع الى اصدار بيان ينفي، او توضيح..

وهذا ما حدث مع د.محمد مصطفى، أن اصدر بيانا أوضح فيه ما يراه أنه لا يدينه بشيء، وان الأصل فيما كان هي معلومات معلومة، للعامة ولكن "الاعلام العبري" - طبعا هو "اعلام عدو" - يريد تشويه سمعة بعض المسميات المروقة في "بقايا الوطن"..

توضيح د. مصطفى، ودون البحث فيما كان به، وما لم يكن به، وما له أو عليه من "تدقيق"، هو إجراء شخصي يحفظ له هو "صورته الذاتية" إعلاميا الى حين، لكنه بالمطلق ليس إجراءا يمكن له أن يزيل "الشبهة" التي جاءت عبر "وثائق الفضيحة"، ولو كانت المسألة بيانا توضيحا لكل من وردت اسمائهم لانتهت الفضيحة الكبرى بفضيحة أكبر..

ولأن "النفي" من شخص لا يملك الا أن يظهر أمام العامة عدم تورطه بأي "مسألة جنائية"، فهو لا قيمة قانونية له، الا بعد ان يتم التدقيق فعلا فيما جاء بتلك

الأوراق التي لا يقيم لها د.مصطفى وزنا، رغم أن العالم قرأها بكل اللغات، فيما بيانه لم ينشر الا بعدد محدود جدا من مواقع محلية، بعضها على صلة خاصة به..

وكي لا نذهب بعيدا، فحكومة بريطانيا سارعت فورا الى اصدار بيان بأنها ستبحث فيما ورد من "تهم" خاصة برئيس الوزراء كاميرون، بيان تعامل ببعض الاحترام للشعب البريطانية ومؤسساته أيضا، فيما دول أخرى أكدت أنها ستتابع ما ورد من اسماء، والبعض الآخر فتح النار على ناشري الفضيحة..

ما يخص فلسطين، يفترض أن يقوم الرئيس محمود عباس، لو أنه وجد وقتا مستقطعا من حملة العلاقات الاجتماعية مع الطرف الاسرائيلي، وقرأ تلك الأوراق وما بها من "فضيحة مفترضة"، ان يشكل اليوم وليس الغد "لجنة خاصة" من بعض كتل المجلس الشتريعي وشخصيات مستقلة لبحث كل ما له صلة بفلسطين، ممكن أن تسمى بـ"لجنة مصطفى"، تمنح صلاحيات كاملة للبحث "والتنقيب" في كل الأوراق الخاصة بالفضيحة، بل ومراسلة الجهات ذات الصلة، كي تقف على حقيقة الأمر، وقد تجد في طريقها اسماء غير اسم د.مصطفى، لم ينتبه لها "الاعلام العبري المعادي"..

عدموضع هيئات حكومية ورسمية في تشكيل اللجنة، ليس تجاهلا لدورها، ولكن منعا لأي "تقاطع مصالح" بينها وما للمتهم من دور وسلطة مالية، قد تحدث أثرا على مسار التحقيق، فيما المجلس التشريعي بعيدا عن ذلك نسبيا..

بالتأكيد، ممثلي المجلس التشريعي في "لجنة مصطفى" من الكتل البرلمانية كافة، حماس وفتح والآخرين، والشخصيات المستقلة من ممثلي المجتمع المدني غير المرتبطين بأي "منفعة" مع ما لمصطفى من سلطات..

تشكيل "لجنة مصطفى"، يجب أن يكون أيضا مطلبا للمتهم شخصيا، فلو أنه كان "بريئا جدا" من تلك "المزاعم الدنيئة"، فهو أول الراغبين بتلك اللجنة، كي تعلن الحقيقة جلية من كل جوانبها، وهي ايضا رفع من قيمة الحقيقة في فلسطين، ورسالة بأن لا أحد فوق القانون كان من كان..رسالة تحمل معاني مختلفة ومتعددة لو أقدم الرئيس عباس على تشكيلها...

ومع ان الحكم والحكومة والمنظمة لم تنبس بـ"بنت شفة" حول "الفضيحة الكبرى"، فهذا لا يلغي ضرورة تشكيل اللجنة، وغير ذلك يصبح بيان مصطفى التوضيحي ورقة بلا قيمة ولا وزن، فهو ليس اتهام لشخص عادي، بل لشخص يحتل مركزا اقتصاديا حساسا جدا، موقع رسمي في نظام سياسي، وليس كغيره من افراد بلا مسميات رسمية..

دون لجنة تحقيق يبقى الاتهام قائما، بل قد يطال من يصمت عليه كان اسمه من كان، يصبح "حقا شرعيا" تشكيل "لجنة شعبية خاصة" للبحث والتدقيق..وعندها يا ساتر يا ستار!

ملاحظة: اتهامات مبعوث الأمم المتحدة لجهات في غزة بأنها "تسرق" الاسمنت يمثل إنذارا كارثيا..الاتهام نحو بناة الأنفاق..المسألة بدها وقفة أكثر وأعمق انتظارا بيانا حمساويا توضيحا لتهمة سرقة "اسمنت الغلابة"!

تنويه خاص: من يقرأ بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لن يجد "قرارا واحدا" له صفة التنفيذ..الفضيحة أن تكرر الجهة صاحبة القرار بأنها لن تسمح باستمرار الموقف الاسرائيلي..ممكن حضرة أعضاء اللجنة يخبروا شعبهم شو معنى هالحكي!

"القيادة الفلسطينية" ..من "مطبخ القرار" الى "أطلال قرار"!

كتب حسن عصفور/ يسرف كثيرا من الساسة في "بقايا الوطن" وخارجه باستخدام مصطلح "القيادة الفلسطينية"، دون أن يتوقف أمام مغزى المصطلح، وحقيقته السياسية، وماذا يعني وما هو الدور المناط به، لو كان حاضرا فعلا، وبالأصل هل لا زال هذا "التعبير" حاضرا في المشهد الوطني، خارج سياق الإستخدام الاعلامي..سؤال وجب التوقف أمامه دون أي التباس أو غموض..

عندما "إخترع" الخالد ياسر عرفات، ومعه الرعيل الأول من قادة الثورة الفلسطينية هذا الإطار السياسي، كان الهدف الرئيسي هو ايجاد ما يمكن أن يجمع قيادات القرار السياسي الفلسطيني، لتصبح هي المؤسسة ذات اليد العليا في رسم

مسار الحركة السياسية للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير..منذ أن تمكنت فصائل الثورة المسلحة عام 1968 احكام "قبضتها" على رئاسة منظمة التحرير وانتخاب ابو عمار قائد حركة فتح، بصفتها صاحبة الانطلاقة الثورية المعاصرة لرئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بدأت مسألة التعامل مع الإطر بطريقة تلاءم والواقع السياسي الجديد..

منظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا، لها لجنة تنفيذية تقودها، وتعتبر هي "حكومة الشعب في المنفى"، لكن فصائل الثورة هي صاحبة القرار الحقيقي، وكي لا يحدث تناقض وارتباك بين الإطار التمثيلي السياسي وأصحاب القرار الفعلي، كان لا بد من إيجاد "هيئة تمثل بوتقة صناعة القرار الوطني توافقا"..فكانت "القيادة الفلسطينية" إطار جامعا للقيادات فصائل الثورة مضافا لها أعضاء اللجنة التنفيذية..

ومع مسار الزمن اختلفت المهام والأعضاء، لكنها حافضت دوما على فكرتها الإولى الأساسية بأن تكون "مطبخا لصناعة القرار الوطني"، ومنه يمر الى مختلف الإطر الإخرى، سواء إطر المنظمة، أو لاحقا بعد قيام السلطة الوطنية الى الحكومة التنفيذية..

لم يتجاهل الخالد ياسر عرفات قيمة الاطار "القيادة الفلسطينية"، لم يقف كثيرا أمام "تذمر" البعض من عدد الحضور، كان يصر مناقشة القضايا الرئيسية داخله، بمشاركة كل القوى في المشهد، حتى أنه كان دعى أكثر من مرة حركتي حماس والجهاد للمشاركة بها، دون أي إلتزام سياسي للحضور كما المشاركة في إطر منظمة التحرير، حيث شرط الاعتراف بالمثياق واجبا للعضوية..

كانت فكرة الرعيل الأول بقيادة الخالد، من وراء هذا الاطار القيادي أن يصبح "العمل الموحد -المشترك" سمة من سمات الثورة، ومثلت عمليا شكلا من أشكال "الجبهة الوطنية الموحدة"، لعبت دورا حيويا في الحفاظ على مسار الثورة والمنظمة، رغم المطبات التي وضعت في طريقها، من دول وأطراف وبعض المصابين بعقدة "الزعامة الوهمية"، انشق من انشق وتآمر من تآمر، ذهبت ريحهم تقريبا وحافظ الإطار على دوره ومكانته..

ومع الخروج من بيروت وتوزع وجود "أطراف القيادة الفلسطينية، بين دول عربية شتى، حافظ الخالد ابو عمار ومعه قيادة فتح والفصائل التاريخية على حيوية إطار "القيادة الفلسطينية" كمطبخ للقرار الوطني، تتأخر اللقاءات لكنها لم تتوقف أبدا..حتى مع النقطة الفاصلة في المشهد يوم قرار فتح بعقد المجلس الوطني في الاردن، وحدث ما حدث، لم تتوقف حركة اللقاء القيادي، رغم مقاطعة البعض من دمشق..

وكان ذات الإطار من شهد ترتيب عقد المجلس الوطني "الموحد" عام 1987 في الجزائر وعودة التوافق الوطني بعد خلافات حادة طالت البنيان والموقف..الى أن كان اللقاء التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 باعلان "وثيقة الاستقلال" واعلان دولة فلسطين وانتخاب ياسر عرفات رئيسا لأول دولة مقرة وطنيا، مشهد تاريخي ما كان له أن يكون لو لم يكن هناك ترتيبات مسبقة شهدها "إطار القيادة الفلسطينية"..

وفي محطة كانت أخطر مراحل التطور السياسي، أو ما عرف بترتيبات مؤتمر مدريد، عقدت "القيادة الفلسطينية" في تونس بمشاركة الخالدين، ابو عمار وابو اياد وجورج حبش والحاضر التاريخي نايف حواتمة، ايام من الحوار كانت هي "الأكثر" تعقيدا وتوترا الى أن كان قرار الذهاب رغم كل "الشروط المجحفة جدا" بالتمثيل الوطني..لكن "العقل الجمعي" الفلسطيني كان حاضرا لصناعة مسار جديد دون أي إنزلاق فوضوي..

ومع اتفاق اوسلو وقبل الاعلان الرسمي، كان النقاش العام داخل الاطار ومنه الى المجلس المركزي، وخلق ما خلق من "إرباك سياسي"، لكن الاختلاف رغم تحريض بعض العرب لحسابات السيطرة والهيمنة على القرار لم ينجح في فك "عرى الارتباط الوطني"..

وفي داخل الوطن، وبعد قيام السلطة الوطنية كأول سلطة في التاريخ الفلسطينية فوق أرضها، لم تتوقف حركة وعمل "الإطار القيادي" رغم اختلاف المظهر والحضور، فكانت تضم قيادات فصائلية واعضاء التنفيذية والحكومة الفلسطينية، اطارا يجتمع اسبوعيا بالحد الأدنى..حتى لو لم يكن ما هو ضروري بالمعنى السياسي العام..

كان "الاصرار العرفاتي" لابقاء "الإطار القيادي" حاضرا رؤية تفوق كثيرا ما يظن البعض أنها عمل روتيني..رسالة الى العالم، أن "صاحب القرار هو العقل الجمعي"، رغم كل ما يقال عن "زعامة الفرد العرفاتي"..

الآن، دون تفاصيل، ومنذ زمن بعيد، هل حقا هناك إطار قيادي فلسطيني، وهل لقراراته لو تمت "قيمة سياسية" عند الرئيس محمود عباس وأداته التنفيذية..

الواقع الآن، لا يوجد مسمى "القيادة الفلسطينية"، حتى اللجنة التنفيذية تلتقي حسب "المزاج" وليس وفقا للضرورة الوطنية، دع عنك أن لا قيمة لكثير من قراراتها..

الموضع ليس نقاشا لمصطلح، بل إعادة تنبيه بخطر تسلل الى المشهد الوطني، بضرب "قواعد العمل الجمعية" لصالح "المزاج الفردي وخلية خاصة جدا"..من "اطار للعقل الجمعي" الى "بقايا أطلال سياسية"..ما بات تحتاج "حراكا" لتصويب خطف المسار وتحويله من فعل جمعي الى سلطة فرد، حماية للقرار الوطني السياسي..

الى حين التصويب لا وجود لتعبير سياسي بلا قيمة فعلية، فليس بالأوهام تقاد فلسطين..!

ملاحظة: تصريح القيادي الحمساوي خليل الحية أنه لا يعترف ببرنامج منظمة التحرير "رسالة شؤم سياسية"..طيب ما هو موقف حماس من قرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين دولة معترف بها..سؤال بده جواب يا "حية"!

تنويه خاص: يبدو أن مسلسل تصريحات الرئيس عباس "المثيرة جدا" والصادمة جدا والخارجة عن المألوف الوطني جدا ستصبح سمة لعهده..آخرها أن "الدرور رسل سلام" مع الكيان..تحتاج تلك "الأقوال" الى قراءة خاصة قبل التوثيق الخاص!

"اللا سلطة" باتت "سلطة مستبدة"!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات لا يكل ولا يمل الرئيس محمود عباس وبعض أعضاء "فريقه الماسي"، من القول جهارا نهارا أن السلطة الفلسطينية لم تعد سلطة، وأنها باتت سلطة لدولة الاحتلال، بل وذهب الرئيس عباس وفريقه الى التهديد المتكرر بـ"حل السلطة"، وبعيدا عن أن كل تهديد نحو المحتلين وكيانهم يأتي منهم لا يساوي قيمة الجهد المبذول لنطقها، لأنها "تهديدات مزيفة"، أو كما يقال بالعامية الفلسطينية "تهديدات فالسو"..

ومع أن "السلطة الوطنية" جاءت نتاج رحلة كفاحية، وتتويجا لمسار الثورة الطويل ضد الكيان دولة واحتلالا، وعلى طريق استرداد الحالة الكيانية الوطنية واقامة دولة فلسطين، فإن ذاك الفريق يتعامل وكأن "السلطة" لعبة للتسلية السياسية، تخضع لرغباتهم، وأن مصيرها بيدهم، دون إدراك أن لـ"السلطة شعب يحميها"، من المحتلين ومن العابثين سواء بسواء..

لكن، المفارقة التي تبدو غاية في الغرابة أو التناقض، ان تلك السلطة محل البحث للحل من الرئيس عباس وفريقه - فرقته، تحولت في أحد جوانبها الى "سلطة مستبدة"، من "لا سلطة الى سلطة الاستبداد"، والحق أن تلك المعادلة لا يمكنها أن تحدث في أي مكان معلوم في كوكبنا، الا في "بقايا الوطن" ضمن "العهد العباسي"..

نعم، باتت "اللا سلطة" كما يراها عباس وفرقته، نموذجا لمرحة إستبداد سياسي من طراز فريد، بأن تتحول سلطة تحت الاحتلال، والمفترض أنها بهذا الشكل أو ذاك تخضع لارهاب واستبداد دولة الاحتلال، الى نموذج فريد لمعنى الاستبداد على شعبها..

"نموذج فريد" للعبودية السياسية، تحاول تلك الأوساط المتحكمة بالقرار الرسمي، وبدعم علني من "سلطة الاحتلال" أن تفرضه على الشعب الفلسطيني، قرارات تعكس مدى عمق الارهاب السياسي - الفكري يبحثون فرضه حاضرا عمليا في "شمال بقايا الوطن"، دون تجاهل أن جنوبه يعاني منذ زمن حالة "الاستبداد" بتدخل نسبي من سلطة الاحتلال..

الرئيس عباس وفرقته الحاكمة، تصدر قرارات دون توقف لفرض "جبورتها" الخاص على أهل شمال "بقايا الوطن"، فمن محاولة الاستخفاف بدور المعلم، حقوقا وحقا، الى تمرير واحد من القوانين التي عرفت في التاريخ بـ"قوانين قراقوش"، قانون الضمان الاجتماعي الذي حاولت "الفرقة العباسية" "تهريبه" السياسي عبر مرسوم رئاسي تم توقيعه ونشره في "سرية وظلامية"، من وراء ظهر الشعب والفئات صاحبة الحق في القانون..

وبدون أي تفكير سياسي، اصدرت "الفرقة العباسية" قرارا بوليسيا فريدا، بتجميد حسابات النقابات، خاصة العمالية في البنوك، مستغلة هيمنتها على سلطة النقد ورئيسها لتنفيذ قرار خارج كل القوانين المعمول بها، من أجل محاربة "روح الاستقلالية" التي تتمع بها بعض النقايات، وتحديدا اتحاد عمال فلسطين داخل الوطن، اتحاد له تاريخ طويل في مواجهة الاحتلال قبل قيام السلطة، وخلال مرحلة الثورة، اتحاد كان من أعمدة المقاومة الشعبية، وركنا من أركان "الجبهة الوطنية" ضد الاحتلال، ورمزا كفاحيا في الانتفاضة الوطنية الكبرى من عام 1987 حتى عام 1993..

قرار بوليسي لتركيع النقابات من اجل تمرير "مؤامرة قانون الضمان الاجتماعي" من جهة، ولإرهاب كل القوى المختلفة، كون الاتحاد العمالي مستقل ماليا بشكل ما عن "السلطة وحكومتها"، وأنه بات قوة ذات تأثير هام وسط المجتمع الفلسطيني، ولذا فإن رسالة "الارهاب ضد النقابات" ووقف حساباتاها البنكية، يمثل "نموذجا مستجدا للإستبداد السياسي" الذي بدأ يتبلور راهنا نحو تشكيل حالة مستبدة ضد رافضي نهجا بات يفترق مع "الوطنية الفلسطينية"..

ويبدو أن الرئيس وفرقته، يعتقدون حقا أن المحكمة الدستورية قد أطاحت بالشرعية السياسية - القانونية، واستبدلتها بشرعية المراسيم الرئاسية، وأن كل مرسوم عباسي هو تشريع قانوني وجب تنفيذه..

بالتأكيد، لا يحتاج الفلسطيني الى الكثير من التفكير ليكتشف مدى "سذاجة" مثل هذا القول، وأن "الطريق الى جنهم" تبدأ بحالة تبدو وكأنها "حسن نوايا"..ولذا وقبل فوات الآوان التراجع الكلي والكامل عن كل مظاهر الاستبداد الأخيرة، ولا

ضرورة لإعادة تكرارها ..والاعتذار للشعب عما فعلت يداهم "كفرا بعمق الوطنية" هو ضرورة لابد منها..

وقبل وفات الآوان، التوقف عن كل مظهر استبدادي والعمل على ترتيب البيت الوطني، توحيدا للموقف، وكفا عن التسلط والفردية، اعادة الاعتبار لروح الشعب الكفاحية، إما الانخراط بها ومعها، أو الكف عن تصريحات "انهزامية" تحاول النيل منها..

العمل على تطبيق ما اتفق عليه في الأطر الرسمية، وفتح طرق النقاش الوطني لانهاء الانقسام فوق أرض الوطن وليس في عواصم السياحة الخاصة..وأن يعود النقاش العام وليس الملكية الفصائلية التي أثبتت أنها أكثر من عاجزة..

دون تفاصيل..الاستبداد وجب أن يتوقف، وغيره لتستعد "فرقة الاستبداد" على ما سيكون صداما وطنيا شعبيا عاما وعارما ونهاية لا يمكن لجيش المحتل أن يكون "جدارا واقيا " لها..الوقت جد محدود لمن يعقل..وغيره، الحل سيكون بالشعار التاريخي لرفض الإستبداد المستبد..حل عنا..!

ملاحظة: شكرا لبلدية رام الله على ترسيخ حضور القائد الثوري العالمي نيلسون مانديلا..وشكرا لها ان تمكنت من "كسر عداء" الرئيس للزيارات الميدانية..أن ينزل الى شارع في "العاصمة المؤقتة" فذلك "عيد خاص"..!

تنويه خاص: إقالة محافظ نابلس قد لا تمر باعتبارها اقالة "بيروقراطية".. الايام قد تكشف كثيرا من "المستور السياسي - الأمني"..الانتظار هو الحل ..مش هيك!

"المحاسبة المتبادلة"..حق وضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ "مسيرات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" في قطاع غزة، وما تخللها من "أحداث" خاصة بما يتعلق بحرق صور الرئيس محمود عباس، وهتافات وصلت الى "عبارات" ليست مألوفة في المشهد الفلسطيني الراهن،

أثارت غضب حركة "فتح"، فسارعت في أكثر من مساحة إعلامية لوصف ما حدث بأنه "فعل تجاوز الحد المقبول"..

حركة فتح، انتفضت اعلاميا، دفاعا عن رئيسها وطالبت الجبهة الشعبية "رفاق الدرب والتاريخ"، كما وصفوا الفصيل الثاني في منظمة التحرير، ودون أي انتقاص من حملة فتح الاعلامية نحو رئيسها، وما طالبت به من ضرورة محاسبة من قام بما قام حرقا لصور الرئيس، وهتافات طالبت برحيله، لكنها بذلك فتحت بابا ضروريا جدا للمناقشة العامة..

كان من المفترض، أن تهب فتح، قبل غيرها، وانطلاقا من "المسار الكفاحي المشترك" للدفاع عن حق الجبهة ضد "أمر إداري" لم يثبت أنه هناك نفي له، بوقف ما للجبهة من موازنة في الصندوق القومي، ليس فقط من باب ان ذلك ليست "هبة فتحاوية أو غيرها"، لكنه جزء من حقيقة "المسار الكفاحي المشترك"، ولذا من يمسه يكون هو قد ألحق الضرر بذلك المسار وجب محاسبته، كي لا يذهب بعيدا في "افعال" تمثل خطرا وطنيا..

ولأن حركة فتح، كانت وتبقى هي "رافعة الخيمة الوطنية"، فمن واجبها قبل أن يكون حقها، ان تطالب بتشكيل لجنة "محاسبة وطنية" لكل من يخرج عن "الثوابت المتفق عليها" سواء في منظمة التحرير بكل إطرها، او ضمن التفاهم الوطني العام، وأن يتم وضع "إسس لتلك المحاسبة"..

هل توافق حركة فتح على المحاسبة المتبادلة، بما يؤسس لمرحلة تعزيز"الشراكة الوطنية"، بحيث تكون الرؤية كاملة وشاملة، ولا تقتصر على "عين واحدة" ترى ما لها وتغض الطرف عما عليها..

ولنتفق مع مطالبة حركة فتح، بضرورة "محاسبة المتطاولين على شخص الرئيس محمود عباس بصفاته كافة"، وليكن "القضاء الوطني" وليس "القضاء السياسي الخاص" هو "بيت المحاسبة"، ولتفتح الأبواب لك ما يستحق المحاسبة، ويمكن تحديد تلك المسائل التي تستحق انطلاقا من "المشترك الوطني العام" وليس ما هو مختلف عليه، مع وضع ضوابط العقاب والحساب والمسائلة لكل من يمس أي من "ثوابت العمل الوطني العام"..

ودون العودة كثيرا الى الوراء، اليس من الحق الوطني، محاسبة الرئيس محمود عباس على بعض مما اقترف سياسيا ووطنيا خلال الفترة القصيرة الماضية، وفقا لمنطق "المحاسبة المتبادلة"، ونحدد بعضا مما يستوجب ذلك:

n عدم تنفيذ قرارات المجلس المركزي الخاصة بـ"تحديد العلاقة مع دولة الكيان من كل جوانبها"، الأمنية والاقتصادية وقبلهما السياسية، قرارات تكررت في كل ما تلا بيانات ومواقف للإطر الرسمية، وبدلا من "تحديد العلاقة مع دولة الكيان"، اعلن الرئيس عباس بالقول والممارسة "تعزيز تلك العلاقة" أمنيا واقتصاديا..واعتبر بأن "وقف التنسيق الأمني سيفتح باب الفوضى الشاملة في المنطقة..تخيلوا في المنطقة وليس في الضفة وحدها مثلا"..الا يمثل ذلك اساءة واستخاف ليس بالمتفق عليه وطنيا، بل بروح شعب فلسطين قضية وكفاحا.. فييا يعلن اتفاقا لتعزيز "العلاقة الاقتصادية" مع دولة الكيان للمشاركة في أعمال البناء داخل "الخط الأخضر"..

n تصريحات الرئيس عباس حول الهبة الشعبة بكل ما قاله في الأسابيع الأخيرة، ورفضه لأي مظهر منها متوفر للشعب الفلسطيني، بالتزامن مع قيام دولة الكيان بكشف حجم "العمل الأمني المشترك" بين أمن الاحتلال وأمن السلطة لاعتقال شباب بحث عن سبل ممكن لمقاومة الاحتلال، وابطل مفعول عشرات عمليات معادية للمحتل..عدا عن التصريح العار" الخاص بطلبة المدارس ومصادرة السكاكين..

n الرئيس عباس، وبعض من فتح، استبدلوا طابع جيش الاحتلال من أداة لارتكاب جرائم حرب، الى "وسيط انساني"، وعليه يرسل وفدا للتعزية في أحد أهم ضباطه..

n تصريح الرئيس عباس بأنه يرفض "التحريض من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي" مهما كانت الدوافع..ألا تستفز تلك العبارة روح "صاحبة الانطلاقة والرصاصة الإولى"..هل تقبل حركة الشهداء وياسر عرفات وابو جهاد "الذي تحل جريمة إغتياله بعد أيام"، على أمل ان لا يتم تجاهل ذكرى الاغتيال، وابواياد وابو الهول وماجد والشهداء الثلاثة، وقائمة تبدأ ولا تنتهي، بأن يكون

رئيسها، ورئيس الشعب الفلسطيني كمندوب الصليب الأحمر بين شعب محتل ومجرم حرب يحتله..

n ولأن التصريحات الرئاسية باتت سيلا من "المودة نحو دولة الكيان"، فنذهب لما هو أخطر وطنيا عندما يصدر الرئيس عباس مرسوما بتشكيل "محكمة دستورية"، دون اي سند قانوني أو مرجعية ومهام لها، وكل ما لدى الشعب الفلسطيني عنها ، هو مقال لرئيس المحكمة يشطب بجرة قلم "الشرعية الوطنية - السياسية" التي جاءت كثمرة كفاح طويل..وهذا ليس بفرية سياسية ويمكن لأي كان العودة لمقال رئيس المحكمة والمنشور عام 2013، ا ألغى به كل "شرعية سياسية" وأسس لـ"شرعية الرئيس المطلقة"، أو ما اسماها بـ"الشرعية الاستثنائية" لمؤسسة حكم الفرد المطلق شرط أن تكون "المحكمة الدستورية" هي مرجعية تلك السلطة المطلقة..

هل تكتفي حركة فتح، بهذه النقاط أم تريد مضافا، لكي يصبح الحديث عن "المحاسبة المتبادلة" حق وطني ذي مشروعية ومصداقية..

لو وافقت فتح على مبدأ "المحاسبة المتبادلة" تكون بداية "التصويب العام" وحماية للمشروع الوطني قبل أن يتم خطفه عبر "مراسيم" باتت سلاحا ساما..ودون ذلك، يصبح الحق الشعبي لمحاسبة كل من يحاول المساس بأسس البرنامج الوطني المتفق عليه، فلا مقدس الا الوطن وشرعية الوطن..ومن يمسها أو يخرج عنها موقعه في مكان آخر معلوم..!

ملاحظة: مطالبة القيادي الفتحاوي توفيق طيراوي باقالة وزير التعليم لتعيينه "عنصرا حمساويا" في موقع وكيل الوزارة يفتح باب الشك حول كل ما يجري..ما لم يكن عليه ملاحظات غير معلومة، يصبح الطلب "فئويا" لا يستقيم مع روح البحث عن مصالحة..

تنويه خاص: صمت الرئاسة الفلسطينية عما تنشره وسائل اعلام دولة الكيان عن الرئيس واسرته وفساد عام مثير للريبة جدا.. لم نقرأ تصريحا لأي من ناطقي فتح حولها..يبدو أن "الارهاق الفكري الكلامي" اصابهم من "حرب البيانات ضد فصائل الداخل الوطني"..يا مصيبتنا!

"المسألة الفلسطينية" على "الطريقة الفرنسية"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد خافيا أن فرنسا باتت تحمل "المسألة الفلسطينية" بين يديها، وكأنها حالة أوروبية، وصلت الى أن تعلن حكومتها عن عقد اجتماع دولي في باريس نهاية شهر مايو (ايار) القادم، يسبقه اجتماع تحضيري لعدد من الأطراف، دون مشاركة فلسطين ودولة الكيان، وفقا لتصريح سفير فلسطين في باريس لوكالة محلية فلسطينية..

ولأن المظهر الخارجي للتحرك الفرنسي يثير الاعجاب، ان تأخذ دولة إوروبية على عاتقها التحرك والحشد للقضية الفلسطينية، خاصة وأن المشهد الدولي لا يحمل "الكثير" من الاهتمام بها، رغم ان حركة "المقاطعة الدولية للكيان" تمنح أملا بأن لفلسطين لا زال وجها كقضية تحرر وطني، مع بعض قرارات لمؤسسات الأمم المتحدة، خاصة مجلس حقوق الانسان، الذي تمكنت فلسطين هزيمة أمريكا وسطوتها قبل ان تهزم دولة الكيان، خلال النقاش الأخير حول قرارات بخصوص الاستيطان..وما أقرته منظمة اليونسكو بخصوص القدس والحرم القدسي الشريف، مسمى يعكس التزاما بالحق الوطني..

ولكن من المهم سياسيا مراقبة تطور الحركة الفرنسية، وهل نحن حقيقة امام تحرك سياسي جاد، أمام حركة "شو اعلامي سياسي" لدولة تكاد تفقد بريقها، خاصة في "العهد الراهن"..

الدولة الفرنسية، وقبل حوالي 3 سنوات أقنعت الرئيس محمود عباس بتقديم مشروع قرار الى مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية، بعد الانتصار الفلسطيني التاريخي في الأمم المتحدة، بقبول "دولة فلسطين" كعضو مراقب، دولة تحت الرقم 194، اعتراف كان مقدمة ضرورية لترسيخ الكيانية الفلسطينية، ضمن حدود الأراض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، دون اي صفقات تنتقص من ارضها وسيادتها..قرار يبقى حاضرا بقوة انتظارا لمرسوم رئاسي يفك أسره أو يوقف قرار الإعدام الذي صدر أمريكيا اسرائيليا وموافقة البعض الفلسطيني..

الرئيس عباس، استجاب للرغبة الفرنسية دون أي تنسيق جاد مع الأطراف العربية، خاصة الاردن الدولة العضو غير الدائم في مجلس الأمن آنذاك، الى

جانب أن الأجواء لم تكن لتشير الى إمكانية الحصول على الأصوات التسعة الضرورية لقبول المشروع للمناقشة قبل أن يستخدم الفيتو الأمريكي المنتظر..

اصرار الرئيس عباس في حينه اثار الاستهجان السياسي من جهة، وغضبا عربيا صامتا من جهة أخرى، وكانت المحصلة "صفر مكعب"، لأن المشروع لم يحصل على الأصوات التسعة المطلوبة، فكانت "هزيمة بلا داع" للطرف الفلسطيني، لم يكن لها مبرر سياسي حقيقي سوى ارضاء فرنسا وليس ارضاء فلسطين..

وخرجت فلسطين خاسرة جدا، من تلك "المناورة" ليس فقط أنها لم تحصل على الأصوات الضرورية، بل بدأت حركة "شرخ" سياسي بين "الرسمية الفلسطينية" و"الرسمية العربية" لتبدأ مظاهر "الجفاء السياسي" تجد طريقها وتنمو دون انتباه..

وكان الاعتقاد أن تعمل "الرسمية الفلسطينية" على تقييم ما حدث، اثرا ونتائج وتتجنب سلبياته وتعمل على تصويب سريع للعلاقة مع الرسمية العربية، لكن ما حدث خلافا لذلك، لم تقف لتراجع وتقيم، بل وكعادتها في "العهد العباسي" استخفت بالحدث، وواصلت العمل وكأن شيئا لم يكن..

وخلال أزمة المسجد الأقصى الأخيرة، وما رافقها من حركة "غضب شعبي" فلسطيني على اجراءات دولة الكيان، بدأ التفكير بالذهاب الى مجلس الأمن ومناقشة ذلك للجم الموقف الاحتلالي، وبدأت الإدارة الأمريكية تصاب بقلق من تطور هبة الغضب الشعبية، وأن تخرج من تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية والفلسطينية، ما ينذر بانفجار عام ضد الكيان والسلطة في آن، وهو ما يربك الادارة الأمريكية ومشروعها الخاص..

تحركت فرنسا سريعا، لتقنع الرئيس محمود عباس بأن يقترح ضرورة ارسال "مراقبين دوليين" الى المسجد الأقصى، فكرة مثيرة جدا، لكن الطفل الرضيع كان يعلم أنها غيرواقعية ولن تر النور، وسارع الرئيس عباس وفرقته الماسية لتبنى ذلك، في حين كانت الاردن لديها مقترح آخر، فاصطدم هذا بذاك، وكانت النتيجة صفر..

تحرك كيري سريعا الى العاصمة الاردنية والتقى بالرئيس عباس وكذا المسوؤلين في الاردن، وانتهى الأمر بالحديث عن نصب كاميرات الى أن تبخر ايضا..

لفت الانتباه، أن فرنسا ايضا نصبت كمينا للرئيس عباس وفرقته، فوقع به، وكانت أزمة جديدة مع الأردن، ومن مظهرها ان كيري التقى بكل من فلسطين والاردن ثنائيا ولم يحدث أي لقاء ثلاثي رغم أهميته السياسية القصوى..

والآن، نحن امام مشهد مسرحي جديد، حيث فرنسا التي هدتت قبل أشهر أنها ستعترف بدولة فلسطين اذا لم تنجح مبادراتها لحل قضية الصراع في الشرق الأوسط الى عقد لقاء في باريس..وبين ذاك الموقف "الصلب" الى الموقف الراهن، تراجعت فرنسا عن تهديدها بالاعتراف بدولة فلسطين، وتخلت عن فكرة مشروعها الى مجلس الأمن بالعمل على عقد مؤتمر دولي، الى أن أصبحت عقد لقاء دولي، ولا نظن أن الفرق بينهما سيغيب عن الساسة والمحللين والخبراء..

وبتدقيق أكثر، فاللقاء الدولي لا زال غير واضح الهدف والمضمون، رغم ان الزمن المتبقى له لا وقتا جديا للتحضير..لكن فرنسا أيضا تلاعبت بالرسمية الفلسطينية بأن دفعتها للذهاب لتقديم مشروع حول الاستيطان وفي اللحظة الأخيرة طالبتها بالتأجيل..

ورغم أن المشروع بذاته لم يكن مجديا بعد قرار مجلس حقوق الانسان، خاصة وأن امريكا لن تسمح به كما حدث في عام 2014، باسقاطها مشروع ضد الاستيطان بعد مواقفة 14 دولة من أصل 15..لكن المناروة الفرنسية، تلاعبها بالرسمية الفلسطينية، بحيث تفقد أي "مصداقية" لها أمام العالم، وانها قيادة مترددة غير واضحة مصابة بارتباك غير طبيعي..فرنسا تحقق "نجاحات" تسخدمها لتحسين مكانتها مع الآخرين..وفلسطين تجني خسائر مع شعبها والآخرين..

الأمل بنجاح لقاء باريس المقبل، لكن ليس بالأمل وحده تنتصر قضايا الشعوب..

ملاحظة: استمرار اعتقال الفتحاوية مروة المصري من قبل أمن حماس لليوم الخامس دون أي توضيح لسبب الاعتقال - الخطف يثير الاشمئزاز الوطني..عار يا قيادة تدعي أنها تقاوم بيد وتبني بيد!

تنويه خاص: آخر نكتة سياسية أن يمنح الرئيس عباس وفرقته الماسية دولة الكيان "وقتا مضافا" للتفكير ومراجعة قرارها ..قبل أن تبدأ حربها الشاملة ضدها..يا سخافتنا بمن ولي أمرنا!

المواجهة المطلوبة لـ"ارتعاش الشرعية الفلسطينية" - ح 2

كتب حسن عصفور/ يعتقد الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، ان ما يملكه من "مناصب" كفيلة بأن تمنحه كل "الصلاحيات التي تبيح له العمل كما يرى" ووفقا لتصوراته، بعيدا عن أي مما هون متفق عليه وطنيا، سواء في المشهد السياسي العام، او الجانب القانوني، ليس في السلطة الوطنية فحسب، بل وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية..

قد يتجاهل البعض، ان أكثر المستفيدين الآن من الإنقسام الوطني، وبعد انقلاب حماس "الغبي" عام 2007، هو الرئيس عباس وفريقه الخاص، باعتبار ان ما نتج عن الانقسام شكل لهم "غطاءا" لمصادرة كل "الشرعيات الوطنية" سلطة ومنظمة، ما أتاح له اتخاذ القرارات بعيدا عن "الرقابة والمحاسبة"، حتى بات الاستخفاف بأي قرار يمكن أن يصدر عن "إطار أو جهة" هو السمة السائدة، وكأنه يسير وفقا للمقولة الشعبية بأن "من أمن العقاب أساء التصرف"..

ولا يحتاج المرء كثيرا من الجهد للوقوف أمام ضرب كل "الشرعيات الرسمية" من قبل الرئيس عباس وفريقه الخاص، وكشفت مقالة الأمس في هذه الزاوية حول "ارتعاش الشرعية"، مصادرة المجلس التشريعي رغم انه جاء ضمن عملية إنتخابية أصر عليها "الفريق الخاص ورئيسه" بالتنسيق والتوافق مع الجانب الأمريكي، وكشفت المقالة أن مصادرة المجلس التشريعي لم يكن لحماية

"الشرعية" كما يحاول "الفريق الخاص" الترويج تزويرا للحقيقة السياسية، بل من أجل سحب البساط من "الشرعية الوطنية" وتكريس سلطة "الفرد المطلق"..

ولكشف حقيقة زيف إدعاءات ذلك الفريق، فإن مؤسسات منظمة التحرير ، المجلس الوطني والمجلس المركزي، وكذلك اللجنة التنفيذية أصابها من التطاول على دورها ومكانتها ما اصاب المجلس التشريعي..

فالمجلس الوطني الفلسطيني، لم يعقد دورة كاملة له منذ آخر دورة عقدت في قطاع غزة عام 1996، ولا يمكن اعتبار الجلسة الطارئة عام 2009 لانتخاب اعضاء في التنفيذية واستكمال آخرين، نظرا لفقدان 6 منها، دورة سياسية، ولذا فهي جلسة بلا رقم، وبالتأكيد، لا يمكن القول أن تغييب عقد المجلس الوطني نتيجة لـ"ظروف سياسية قاهرة"، بل أن التغييب جزء من "مخطط ضرب الشرعية الوطنية" وعدم إكمالها، بما يسمح وجود حركتي حماس والجهاد الاسلامي بها، بعد أن أصبحت حماس حاضرا بقوة الانتخاب بما يقارب الـ70 عضوا منتخبا كأعضاء مجلس وطني..

وفي نهاية عام 2015 حاول الرئيس عباس وفريقه الخاص، ضرب الشرعية الوطنية، بعقد دورة مجلس وطني، تحت سيطرة الاحتلال، بما يمنع حضور غالبية الأعضاء من الخارج والقطاع، لكن "المؤامرة" سقطت وذهب ريحها، ومعها تم حصار بعضا من محاولات الفريق لمصادرة "الشرعية الوطنية" لصالح "شرعية خفية"..

وفي ذات السايق، تم تعطيل عمل المجلس المركزي واكتفى بعقده بمناسبات محدودة، علما بأنه المجلس المركزي، له أن يكون مركزا للشرعية، وحاضرا عن "الغائب"، اي له صفة البرلمان المصغر في غياب المجلس الوطني، ولو كان هناك حرص حقيقي على حماية الشرعية، لأصبح المجلس المركزي هو الجهة الرقابية - التشريعية، بعد قرار الأمم المتحدة عام 2012، خاصة وأن حماس لها تمثيل داخل المجلس المركزي ممثلين عنها من التشريعي، حتى ولم يكن بما هو مناسب لوزنها الانتخابي..

وبدلا من منح المجلس المركزي، صفة البرلمان المؤقت، وصياغة قوانين دولة فلسطين، وتجديد الإطر الشرعية، بل وممارسة الرقابة على عمل "السلطة بكل

مؤسساتها" الى حين اعلان دولة فلسطين رسميا وفقا للقرار 19/ 67، تم محاصرة دوره، ليس لعدم الإدراك السياسي، بل لمعرفة سياسية بأن تلك بوابة لإنهاك "الشرعية الوطنية"..

ولا نحتاج كثيرا الاشارة بأن أخر دورة للمجلس المركزي عقدت قبل عام وأكثر، وإتخذت سلسلة قرارات، ومنها ما يعرف بـ"تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال"، وقرارت غيرها، تم ضربها بعرض الحائط جميعا، بل أن ما حدث خلافا لكل تلك القرارات، ولذا لم يكن بالامكان دعوة المجلس المركزي للإنعقاد مجددا كي لا يحاسب الرئيس وفريقه على أفعالهم التي لا تلتزم بقرارات الشرعية..

وبالتأكيد، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ليست بأحسن حالا من المجلسين المركزي والوطني، فهي تجتمع وفقا لرغبة الرئيس عباس، وليس وفقا للضرورة الوطنية، وإن حدث الاجتماع فإن قراراتها أيضا تذهب ريحها حسب ما يريد الرئيس وفريقه..ولا نعتقد أن قرار الرئيس عباس ضد "الجبهتين" كان "سهوا سياسيا"..بل هو "قصد سياسي" كامل الإدراك!

ظواهر المشهد أن الرئيس عباس وفريقه يحاولون الآن "خطف الشرعية الوطنية"، وإستبدالها بـ"شرعية خاصة" بمقاس الفرد والتفرد..

وكي لا ينجح فريق "خطف الشرعية الجديد"، لا بد من العمل وضمن الإطر الشرعية لمواجهة تلك الكارثة السياسية التي يتم العمل على تمريرها، تحت عباءة الانقسام، وبالتأكيد يوجد ما يزيد على المائة عضو من المجلس التشريعي المنتخب يرفضون تلك السياسية، وغالبية من المجلسين الوطني والمركزي أيضا، ولذا لا بد من التفكير المشترك والعاجل لكيفية مواجهة محاولة "خطف الشرعية" ضمن "إطر الشرعية" وإن كان بأساليب غير متداولة..

هل تقف القوى المعارضة لنهج التفرد والفرد لخطف الشرعية على قارعة الطريق تتفرج ماذا سيكون، أم تشحذ أسلحتها وتدافع عن الحق الوطني، ولها من "غضب المعلمين" و"هبة رفض قانون الضمان الاجتماعي" نموذجا كفاحيا لو أرادت أن لا تكون "شريكا متواطئا" بالصمت على "مؤامرة خطف الشرعية وتدميرها"..

ملاحظة: في سابقة سياسية يمكن اعتبارها تاريخية، قال نائب الرئيس الأمريكي بايدن على اسرائيل أن تختار إما "حل الدولتين" أو "الدولة الواحدة"..تصريح يستحق كثيرا من التأمل السياسي..طبعا الرئاسة وفريقها: لا أسمع ..لا أرى ..لا أتكلم !

تنويه خاص: ليت ما نسب من تصريحات للقيادي الحمساوي محمود الزهار بأن حركته توافق على اشراف اسرائيل على ميناء غزة وليس سلطة عباس غير صحيح..فهو كلام كله شبهة وطنية لو قيل!

"الوثيقة السداسية" لـ"إطالة امد الاحتلال"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "الإثارة الاعلامية" التي رافقت نشر "احداث الدوحة" بين حركتي فتح وحماس، ونفي أحد أطرافها، مع صمت الآخر عليها، لكن تلك "الإثارة" أنجب "حقيقة سياسية" عما تم التوافق عليه بين فصيلي "الأزمة الوطنية"، بنصوص تفتح "شهية الكلام"، سواء لاعتراف النص المكتوب بمنح الحركتين المفتاح الرسمي لإدارة المشهد مع اعتبار الآخرين "شهودا زور سياسيين" لا أكثر..أو لتحديد "الرؤية القادمة" لكليهما فيما يتعلق بالشأن السياسي - الأمني..

وجاءت مقابلة مسؤول وفد فتح لـ"مائدة الدوحة" لتلفزيون فلسطين الرسمي، تأكيد لنص الوثيقة، ونفي لما حولها من كلام خاص مع وزير قطري، وهنا لا يهمنا كثيرا، أكان الكلام صحيحا أم مزورا، فتلك مسألة يعلمها خيرا من الجميع الوزير القطري، ولكن حديث مسؤول فتح، لم ينف نص الوثيقة المصورة والمنشورة، ذات "النقاط الست" بتاريخ 26 مارس (آذار) 2016..

والحق أن تلك "الوثيقة" وضعت تصورا أكثر تحديدا من ما سبقها، من حيث البحث عن "آلية تنفيذ" لتلك النصوص، التي سيبقى "اساس التشاور الوارد بالورقة هو التفاهم بين حركتي فتح وحماس"، ما يعني تركيزا واضحا للسلطة

المقبلة، أي أن " التفاهم القادم" سينقل "الخطف المتبادل" للمشهد السياسي" الى "خطف مشترك"، برعاية "فصائل ما"..

ومنحت "الوثيقة السداسية - ست نقاط" سلطة وصلاحيات خاصة - استثنائية للرئيس محمود عباس، الى حين عقد المجلس التشريعي، وقد يعتبر هذا "مكرمة حممساوية"، لم يتضح "دوافعها" حتى الساعة، وحتما لن تكون "هدية مجانية" من الشقيق الأصغر مشعل للشقيق الأكبر عباس..

ولكن، لنقفز عما بنص "الوثيقة السداسية" من شأن ترتيبي لما يسمى بها، حكومة الوحدة الوطنية، والمهام المكلفة بإنجازها، سواء في الشأن التنظيمي الداخلي، أو البعد الاجتماعي لما كان ما بعد خطف غزة عبر انقلاب حماس، ولنتوقف أمام مسألة الانتخابات التي تحدثت عنها الوثيقة..

وفقا لـ"الوثيقة السداسية"، يتم اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني بعد 6 أشهر من تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية" وقيام الرئيس عباس باجراء المشاورات اللازمة لذلك، ودون البحث عن تفاصيل التشاور، وكيفية القيام به وأين ستكون مكانا وليس زمانا..

السؤال الأهم هنا: ما هي طبيعة هذه الانتخابات تحديدا، ووفق أي قانون انتخابي ستكون..

لو أن الوثيقة المتفق عليها بين فتح وحماس، ولنفترض أن القوى لا تملك المعارضة بحكم أسباب عدة، تشير الى انتخابات تشريعية، ورئاسية للسلطة الوطنية القائمة، ووفق القانون الانتخابي المعدل لعام 2005، وحسب النظام الأساسي للسلطة الوطنية، كما هي الانتخابات الرئاسية ايضا، فذلك يقود عمليا الى أن "حركتي الأزمة الوطنية" اتفقتا عمليا على إطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي، من خلال منحه وقتا مضافا للاستمرار بالمرحلة الانتقالية، واستمرار الوضع على ما هو عليه، مع تعديل في المظهر الخارجي، بشكل المؤسسات..

ولأن طرفي "الوثيقة السداسية" تعاملا بأعلى درجات "الثقة السياسية" بدولة الكيان، وأنها لن تقف معطلا لما توافقا عليه، باعتبار أنه حدث في الدوحة وليس في القاهرة، ولكل مكان مقال، نتساءل، ماذا لو رفضت أو عطلت دولة الكيان

الانتخابات لأهل القدس، او انها وضعت قيودا جديدة تخل بالمبدأ الانتخابي الذي كان، بحيث يتم الانتخاباب عبر "صناديق البريد"، هل ستوافق "الحركتان" على ذلك باعتبار أنهما يبحثان عن "العنب وليس مقاتلة الناطور"..

ولو ذهبنا الى الظن بسوء نية، مع أن "بعضه إثم"، بأن دولة الكيان وضعت شرطا لعدم اجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس قبل استكمال نص "تعديل الميثاق الوطني"، ماذا سيكون الفعل ورد الفعل..مسألة تتطلب التفكير "الإجرائي" لو لديكم وقت!

ودون ارهاق قادة فصيلي "النكبة السياسية المستحدثة"، هل يمكن اعتبار أن تجاهل "الوثيقة السداسية" للمسألة السياسية جاء سهوا تحت ضغط "العمق الداخلي للأزمة الكبرى"، أم انه "تذاكي فصائلي" على المختلف السياسي، وتركه لمبدأ الفهلوة السائد لكل"حادثة حديث"..

وقبله، هل لازالت حركة فتح، متمسكة بقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، وتسعى لتنفيذه، ام أنها استبدلت النص بالشعار، اي أنها مع "إقامة دولة فلسطينية" على الأراضي المحتلة، دون التمسك بالقرار للتنفيذ، نحو منح "المبادرة الفرنسية الغامضة جدا" وقتا للربح السياسي..

وما هو موقف حركة حماس السياسي اصلا، هل يمكنها أن تكون جزءا من النظام السياسي دون ان يكون له "قاعدة سياسية"، بحيث تتحول "الشرعية الفلسطينية" من "حركة تحرر وطني" الى "حركة تحرر إجتماعي"..

هل تقبل حماس قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، وتدعو لتنفيذه أم تبقى أسيرة السلطة القائمة بالتوافق مع الاحتلال الى "ان يأت فرج من عند علم الله" لشي ما..

وماذا لو لم تحدث الانتخابات أصلا في ظل الزمن الممكن، هل هناك "خيار توافقي بديل"، وما هو مضمونه السياسي - القانوني"..

المسألة ليست كتابة نص لترضية هذا الطرف أو ذاك، او لتحسين علاقة ما بدولة ما، او لتخفيف ضغط سياسي من طرف على طرف ما..فالمسألة الوطنية تستحق

ما هو أكثر جدية ومسؤولية ..فما يحدث ليس سوى "عبث سياسي" دون رصيد حقيقي..!

وقبل الختام، ياريت طرفي "الفهلوة السياسية" يضيفوا بندا كي لا تبقى "سداسية"..بدون تفسير هناك "نجمة سداسية" أكيد معروفة لكم..

ملاحظة: لماذا لا تعيد وسائل اعلام الرئاسة الفلسطينية نص "أحاديثه الخالدة" مع الاعلام العبري..هل لا يوجد لديها ترجمة صادقة أم أنها "خجلة منها".. بصراحة بدها توضيح احسن ما يروح فكرنا لبعيد خالص...!

تنويه خاص: ما قاله القيادي الحمساوي البارز اسماعيل هنية يوم أمس الجمعة، بأن لا مأوى في غزة لمن يقف ضد مصر يمثل "رسالة نوعية"..."أول التغيير حنجلة كلامية"..أكمل زرع الثقة لتحصد ثمارها خيرا!

"إنحراف الأمير السياسي" نحو بناء "نظام سعودي جديد"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن أي "حسابات سياسية - فكرية" خاصة مع حكام العربية السعودية، ماضيا وحاضرا، رؤية ومواقف كثيرها مختلف عن "المشهد العربي القومي" كان، بل وبعضها أصاب مصالحة الأمة بضرر بالغ، لا زالت تدفع ثمنه حتى اللحظة، وأبرزها حالة "العداء" التي نشبت فجأة مع الزعيم الخالد جمال عبد الناصر في منتصف الخميسينات، لسبب معلوم جدا، بعد أن كانت تلك العلاقات تؤسس لمستقبل عربي مشرق، حتى أن الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز كان أحد متطوعي العرب للقتال الى جانب جيش مصر بعد القرار التاريخي للزعيم الخالد بتأميم قناة السويس..

المشهد العربي، لم يستقم كثيرا في ظل الخلاف المصري السعودي، بل انه شهد من "النكسات" ما ألحق أشد مظاهر الأذى العام لمصالح الأمة، قبل أن يصيب مصالح الدول منفردا، ولعل موقف الملك فيصل خلال حرب أكتوبر نتج عن رؤية ما لتعديل بعض ملامح "المشهد" في العلاقة المصرية - السعودية، وايضا تحسين مكانة "السعودية" ذاتها في المنظومة العالمية، من خلال وقف تصدير

البترول، رسالة بدأت وكأنها سياسية ولكنها في الجوهر رسالة سعودية إقتصادية، في محاولة لتصويب العلاقة بينها ودول "الإحتكار العالمي"..رسالة لم تكتمل بما كانت تستحق من احداث "انعطافة ثورية" تعيد تصحيح مكانة المملكة السعودية، وايضا الدول العربية في "النظام العالمي" سياسيا واقتصاديا..

ومن يراقب المشهد، سيجد ان تأثير دولا أقل قدرة وإمكاينات من الدول العربية بكثير، كانت أكثر فاعلية وأثرا على قرار "النظام العالمي"، نتيجة لإعتبارات عدة لا وقت لتناولها في هذه الزاوية..

ولذا كانت "المفاجأة" التي عرضها الأمير الشاب محمد بن سلمان، في مقابلة مع قناة "العربية"، تمثل "انحرافا تاريخيا" عن المسار التقليدي للعربية السعودية، رؤية هي الأشمل منذ تأسيس المملكة، والأكثر تعبيرا عن الذهاب نحو مرحلة تستقيم بها ملامح "نظام سعودي جديد"..

مضمون "رؤية الأمير الشاب" باتت في متناول الجميع، وتم الترويج لها إعلاميا بما تملك العربية السعودية من سيطرة وتأثير أعلامي بلا حدود، رؤية حددت ملامح المستقبل لما يجب أن يكون عليه "النظام القادم"، بالطبع دون مساس بجوهر حكم "العائلة"، ربما مع تعديل جوهري في آلية توريث الحكم، من العمودي الى الأفقي، وكسر منظمة التوريث التقليدية، والحق هعنا لا بد من الاشارة الى "التعديل الأول" الذي قام به الملك عبدالله قبل رحيله، بتشكيل "هيئة البيعة" وتسمية ولي عهد وولي ولي عهد، رغم أن الالتزام لم يكن "نموذجيا" في التطبيق..

الأمير الشاب محمد بن سلمان، كسر كثيرا من "الأسرار" التي كانت وكأنها من "المقدسات السياسية" تصل الى درجة الترحيم والتحليل، رغم أن الأمير "المتمرد" طلال بن عبد العزيز الذي ترك بلده وذهب الى الإقامة في مصر، ضمن هواه "الناصري"، ما جلب عليه "غضب العائلة المالكة"، كان له السبق للحديث عما يحيط بالحكم السعودي من "مصائب"، لكنه قالها من باب المعارضة وليس من "قلب الحكم والحاكم"..

الأمير الشاب تحدث عن الفساد الهائل في المملكة ومدى خطره، ولذا احتل مكانة واسعة مما يفكر به لمقاومته، تحدث عن البترول وشركته، أرامكو التي باتت

عرضة للخصخصة بنسبة مئوية لا تتجاوز الـ5% لكنها رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة..مع الأمل أن لا ينتقل احتكار الدولة الى احتكار القطاع الخاص، كوارث تعرضت لها كثير من الدول التي "تسرعت" في تنفيذ تلك العملية..لكنها خطوة تحسب له، بما يفتح "باب الشفافية" المالية - الاقتصادية لأكبر شركات العالم الاقتصادية، وتلك واحدة من ما للخطوة قيمة وتقديرا..

الأمير الشاب، تحدث ولأول مرة تسمعها من أمير أو مسوؤل سعودي، عن معني القيمة السياحية للمملكة، اشار الى أنه لا يوجد ما يتناسب "ومكانة السياحة الدينية" بل أنها اشار الى غياب وجود متحق يتناسب وما بالمملكة من "قيم وآثار"، وأن تاريخ بلادهم يعود الى ما قبل الإسلام وبها كثير ما يستحق الاشارة اليه "سياحيا"..

الأمير الشاب، تحدث أن البترول ليس هو "الاقتصاد" ولا يجب أن يكون اساسا للبناء الاقتصادي الجديد، فتقدم بما أسماه "صندوق استثماري" برأسمال الفي مليار دولار، "2 ترليون" دولار، صندوق قد يراه البعض معجزة، لكنه في الواقع ومع بعض "التصويب" في طبيعية النظام المالي، سواء شراكة القطاع الخاص في "ارامكو" أو غيرها، يمكنه أن يتحقق ذلك..

التفكير هنا، ليس قيمة أموال الصندوق بذاتها، رغم أهميتها، لكنه التفكير بتعديل طبيعة "النظام الاقتصادي" ذاته، و هو ما يمثل "الجوهري الجديد" في رؤية الأمير الشاب..خاصة وهو يرفقها برؤية مختلفة لتعديل نظام وأسس "الدعم المالي" الحكومي، والذي قال أن 70% منه يذهب للأغنياء والإمراء..

ودون استعراض لكل محاورها، فالأساس جاء من "يكسر صندوق العجب" السياسي والمالي في نظام كانت "اسراره" تبدو وكأنها جزء من قوته، والحق هي غير ذلك بتاتا..

خطوة هائلة للأمير، وعله يعيد قراءة بعض تجارب البناء الأكثر تعقيدا في تغيير دفة "النظام الإقتصادي" في عالما المعاصر، التجربة الصينية، تلك التجربة التي واجهت رفضا ومقاومة بلا حدود، من اصحاب "الفكر الماركسي - الاشتراكي التقليدي"، واطلقوا عليها كل المسميات "الانحرافية"، لكن من قرر "الانحراف" عن "السكون الثابت" لم يلتفت لما يقال تكسيرا للمستقبل، بل ذهب ليبني مزيدا

من "أسس الانحراف" لتصبح الصين في عالم اليوم قوة لا يمكن النيل منها، بل ولها من "الأثر" الكبير، وإن كان كثيره بصمت ودون إدعاء..

ودون سهو، فإنها المرة الإولى، عدا الأمير طلال وأبناءه، تجد أميرا حاكما، وممسكا بمقاليد السلطة تقريبا، يتصرف بتلك الأريحية الانسانية مع اعلام عربي، فما بالك باعلام سعودي..كانت تلك وكأنها من "المحرمات"، في حين تجدهم مع الاعلام الأجنبي بأي مسمى كان مختلفين، ممازحين، بينما "الجهامة والصلف" تحضر عند لقاء أي وسيلة اعلامية عربية..

وبعيدا عن مواقف البعض الكاره للمملكة، فما كان يمثل "خطوة ثورية حقيقية" سيكون لها أثرا جوهريا على طبيعة النظام العربي بكامله، لو كتب له النجاح والحياة في آن..

ملاحظة: انتهت انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت، بهزيمة "إحادية السلطة"، حيث فقدت جماس قدرتها على الإنفراد بالمجلس رغم غالبيتها الكبيرة، بفوز هام لطلبة الجبهة الشعبية، كان ممكن زيادتها لو أحسنت قوى "اليسار" العمل والتوحد..تلك بشرى سياسية للقادم المنتظر..

تنويه خاص: الاعلام العباسي كشف عورته بأنه "ليس اعلاما لفلسطين بل للحاكم بأمره"..لم يشر مطلقا لإنتخابات جامعة بيرزيت حيث لم تأت النتيجة بفوز لحركة فتح، ولنتخيل لو جاءات النتيجة كما يشتهون ، ما توقفت وسائل اعلام الرئيس عن الرقص والغناء والدبكات والهتافات والاهداء الى "حكمة الرئيس"..لكن الحق السياسي نطق فكانت الخسارة أصلا بسبب مواقف الرئيس السياسية المتعاكسة مع الشعب الفلسطيني..يا عيب عليكم ..ويا مبروك لمن يستحق..!

بعض الصدق مع "الأهل" لا يضير!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد لن نطلب المستحيل من الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، محدود العدد والعدة وغيرهما، أن يخرج يوميا لقول الحقيقة السياسية للشعب الفلسطيني، عما يدور من "حركات وأفعال ومواقف"، فتلك تبقى جزء من "الأسرار" التي لا يصح أن يطلع عليها "العامة" من الشعب، فهي كانت وستبقى ملكا لـ"الخاصة والمؤلفة قلوبهم بحب الرئيس"..

لكن ذلك لا يمنع أحيانا، كسر بعض من جوانب المستحيل، واعلام العامة ببعض ما للخاصة من معلومات، ما يجب أن يعلموه قبل أن تذهب ريحهم عبر معلومات من وسائل اعلام أخرى، خاصة اعلام دولة الكيان، الذي يفتح أحيانا بعض "خزائنه المعلوماتية القادمة اليه من الأجهزة الأمنية" لينشرها دونما أي رتوش، وعندها تبدأ الحيرة، اهي معلومات صحيحة أم مزيفة أم انتقائية..

وتدخل الحلبة الاعلامية والسياسية "جدلا وجدالا"، ليس بحثا عما هو صحيح أو حق في المعلومة، بل لما يعاد نشر المعلومة عن وسائل اعلام عبرية، ويبدأ البعض يرى في ذلك حملة عدائية للرئيس وفرقته - فريقه، بل أن البعض يذهب بعيدا الى اعتبار أي خبر لا يروق لهم بأنه حملة مضادة، حتى لو كان الخبر صحيحا، فما لم ينشر من قبل الرئيس وفريقه، ويأتي من اعلام الكيان - العدو خطيئة، لكنه اذا كان خبرا ومن ذات اعلام الكيان - العدو يخدم وجهة الرئيس وفريقه يصبح "خبرا موضوعيا" جدا..

لا يهم كثيرا بعض قول "المؤلفة قلوبهم بحب الرئيس وامتيازاته"، لكن ومنذ أيام احتل خبر تأجيل الرئيس عباس تقديم مشروع فلسطيني تم التشاور عليه عربيا، الى مجلس الأمن بخصوص الاستيطان، مساحة واسعة جدا في مختلف وسائل اعلامية، ومنها تصريح لوزير خارجية دولة فلسطين، لم ينشر طبعا في وسائل اعلام الرئيس الرسمية..

خبر بدأ نشره كل بحسب ما يرى، او ما يعلم، لكن الأكثر توسعا في كشف مسألة التأجيل ودوافعه، كان أيضا، ولسوء حظ الشعب، الاعلام العبري اعلام الكيان العدو، حيث أشار الى قرار التأجيل مرفوقا بتفسير أنه جاء استجابة لطلب

الرئيس الفرنسي هولاند مع طلب آخر هو عدم وقف التنسيق الأمني، والطلب الثاني لم يتم تأكيده الا بعد لقاء "قيادة" كما قال صائب عريقات..

ما يهمنا خبر تأجيل المشروع الفلسطيني، وقبل الذهاب بعيدا، فإن كاتب المقال، لم يكن ضمن مؤيدي تقديم قرار خاص حول الإستيطان في مجلس الأمن في هذه الفترة، خاصة بعد أن حققت فلسطين "نصرا سياسيا" هاما في مجلس حقوق الانسان قبل أسابيع، قرار اصاب الراعي الرسمي لدولة الكيان "أمريكا رأس الحية" بدوار لم تحسب له حسابا، وبه تفاصيل كانت تستحق أن تقف أمامها الرئاسة والخارجية وكذا منظمة التحرير لتحويلها الى آلية عمل وخطة تنفيذ بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بدل الانشغال في تقديم مشروع معلوم سلفا مصيره..ولذا المشروع عمليا جاء اضعافا لقرار مجلس حقوق الانسان..

ولكن، المسألة هنا، ليس عدم تقديم المشروع، وسحبه ليس "جريمة سياسية" كما حاولت بعض الأطراف اعتباره، الآ ان الشكل والإسلوب هما محل التساؤل، ولما لا يخرج الرئيس عباس أو أي من أعضاء "خليته الخاصة"، لتوضيح الحقيقة، ولو بتصريح مقتضب يعلم به "أهله وشعبه" حقيقة الذي حدث، وأسباب قرار عدم تقديم مشروع القرار، خاصة وأن الرئيس عباس شخصيا قبل أيام معدودة فقط أعلن المضي على الذهاب الى المجلس، نافيا تصريح وزيره، علما بأن الغالبية صدقت الوزير وليس الرئيس، بل أن السخرية وصلت الى أن الرئيس قرأ خطابا مكتوبا قبل تصريح الوزير فلم ينتبه الكتبة لذلك "التعديل"..

الآن، وقبل أن تبدأ رحلة اضافة تهم جديدة للرئيس وفريقه، ونظنهم باتوا يحملون الكثير منها، ليخرج أحدهم ويعلن حقيقة الموقف ويشرحه من كل جوانبه، فإن لم يكن ذلك إحتراما للشعب أو إحتراما للإطار الذي بحث ذلك المشروع، ليكن إحتراما لمظهر الرئيس عباس وفريقه أمام الأهل والأصدقاء والمقربين والمؤلفة قلوبهم..

بعضا من الصدق لا يضير أبدا، لكن الاستخفاف بها هو الضرر الكلي وحسابه كبير وكبير جدا..عل البعض يتعض ويدرك..وذكر إن نفعت الذكرى، رغم ان البعض لا يتعض ولا يحب أن يتذكر مصير كل متعال كذوب على شعبه!

ملاحظة: من طرائف الزمن أن يتحدث ناطق فتحاوي متهما حماس بالتنسيق الأمني مع اسرائيل..في أكثر من هيك هزل ومسخرة سياسية..اللي بيته من زجاج بلاش يحكي.. مش هيك يا فلان..!

تنويه خاص: رحل أحد "نبلاء الثورة والمنظمة" بصمت كما عاش بصمت ..رحل د.عبد الكريم نصار ابن فلسطين المنتمي لحركة فتح..سلاما لروحه وعزاءا لمحبيه أهلا ورفاق مسيرة ومسار!

بيبي يتحدى "تهديد فرقة الرئيس" ..فهل تفعلها!

كتب حسن عصفور/ حاول "الفريق الرئاسي الخاص" أن يمنح المشهد الفلسطيني "تفاؤلا" سياسيا بعد كل تسريب عن عقد لقاء أمني مع ممثلي دولة الاحتلال، وبأن الهدف كان لابلاغهم الموقف "الحاسم جدا" بضرورة الرد على الرسالة الرسمية، التي تتعلق بحركة جيش الاحتلال داخل المدن والبلدات الفلسطينية المعروفة اعلاميا بمناطق "أ"..

ومع تلك التسريبات، تزامنت حركة "التهديدات"، بأن "المرحلة القادمة لن تكون كما قبلها وصبر الرئيس قد نفذ"..ورغم أن عناصر "الفرقة الماسية للعك والرغي الكلامي" لم تقل عنصرا واحدا يمكن أن يمنح ما تقول بعضا من "مصداقية"، لكن الانتظار لتنفيذ "التهديد" لا زال "سيد الموقف"، خاصة بعد أن خرج أحد أقطاب حركة فتح، وصاحب الملف الاقتصادي بها، محمد إشتيه ليعلن ساعات قبل بحث حكومة الاحتلال المصغرة، "الرسائل العباسية"، أن "وقف التنسيق الأمني" قادم..!

وفي يوم الاربعاء 20 أبريل (نيسان) 2016 قررت "الكابينت" الاسرائيلية اهمال كلي لتلك الرسالة القادمة من "مقر الرئيس عباس"، وبقاء جيش الاحتلال يمارس دوره اعتقالا، انتهاك، اذلالا، وتدنيسا لأي مكان، بما فيه منزل الرئيس عباس، حكومة نتنياهو أعلنتها صريحة جدا، وقاطعة لا تشوبها أي حالة "إرتعاشية" كما هي حالة البعض المعلوم..

دولة الاحتلال وحكومتها، قررت تحديد العلاقة، بأنها علاقة احتلال كامل، مع بعض "الامتيازات الاقتصادية - الأمنية" لمن يستحق، وأهل فلسطين باتوا على علم بمن هم مستحقيها..

دولة الاحتلال وحكومتها، قررت أن لا تغيير فيما هو قائم، ولن تمس حركة قواتها المحتلة، وستعمل وفقا لما ترى وما ترغب..باختصار إدارة الظهر الكلي لكل "الرسائل الايجابية جدا" و"حركة "المودة الأخوية" التي أرسلها الفريق العباسي..

وصل الجواب النتنياهوي الى مقر المقاطعة في رام الله عبر الأثير، ولم يكلف نتنياهو رأس الطغمة الفاشية عناء البحث عن وسيلة لـ"الاحترم الشكلي" لفريق الرئيس وأن يخبرهم بالموقف كي يبدأوا بتجهيز "بيانهم"، فأعلنه عبر وسائل الاعلام، في رسالة أخرى تؤكد مدى استخفافه بالمتوسلين..

والآن، ماذا بعد، وما هو الرد والموقف استنادا لكل ما تم اعلانه في الأيام الأخيرةه، هل لنا أن نقرأ الرد الفلسطيني الرسمي ضمن ما هو متفق عليه ومعلوم، بأن الرئيس محمود عباس قرر العودة فورا الى أرض "بقايا الوطن"، وقطع رحلاته التي طالت، من أجل قيادة "المعركة السياسية" والعمل على:

دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى لقاء عاجل جدا لبحث الترتيبات اللازمة لتطبيق قرارات المجلس المركزي، التي أكدت "تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال" بكل جوانبها السياسية، والأمنية - الاقتصادية، وأن التنسيق الأمني "توقف كليا"..

دراسة الدعوة الى عقد لجنة تفعيل منظمة التحرير في القاهرة، بمشاركة حركتي حماس والجهاد، والكف عن المضي بحركة "السياحة السياسية" بين العواصم، من أجل الاتفاق على ترتيبات المستقبل السياسي وبحث:

- اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2012، باعتباره الرد الوطني الشامل ..

- وقف كل الاتصالات الخاصة ببحث المبادرة الفرنسية، والذهاب الى المجموعة العربية، للتنسيق على صياغة "مبادرة عربية جديدة" تقوم على أساس

تقديم مشروع عربي وليس فلسطيني الى مجلس الأمن، لتحديد آلية تنفيذ لقرار الأمم المتحدة..

- الاتفاق على انهاء المرحلة الانتقالية مع دولة الاحتلال، سيتم تحديد العلاقة معها وفقا لموقفها من "الاعتراف بدولة فلسطين، بما في ذلك الموقف من الاعتراف المتبادل ليصبح ضمن المعادلة التالية" اعتراف دولة بدولة"..

- وضع آلية لاستكمال ما لفلسطين من حقوق أقرتها الشرعية الدولية، خاصة حق العودة ضمن قرار 194..

- اعتبار كل مؤسسات السلطة القائمة باتت "كادوكا سياسيا - قانونيا"، وأن الهيئات التمثيلية لدولة فلسطين ستبدأ من خلال "برلمان الدولة المؤقت وقوامه أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي"، يمتلك صلاحيات انتخاب رئيس الدولة وتشكيل الحكومة ورسم خريطة طريق المستقبل السياسي الوطني..

- البدء بإصدار كل الوثائق الخاصة بدولة فلسطين، واعتبار "وثائق السلطة الوطنية" جواز سفر وبطاقة الهوية وثائق مؤقتة الى حين الانتهاء من توفير وثائق الدولة..

تلك هي بعض العناصر التي يمكن ترجتمها من "تهديدات الفريق الرئاسي"..فهل يمكن لها أن ترى النور أم يذهب ريحها كما ذهب غيرها..

إما هذه الترجمة السياسية للرد الوطني على دولة الكيان، أو على ذاك "الفريق الخاص" حزم الحقائب واختيار مكان إقامة غير المكان..وللشعب وسائله التي يعلم لحماية مشروعه الوطني..!

ملاحظة: تصريح رئيس الاستخبارات السعودية السابق تركي الفيصل، بأن "الأيام الخوالي" مع واشنطن "انتهت إلى غير رجعة"..لو صح الحكي يمكن وصفه بـ"الحدث التاريخي" سيكون له ما له فعلا..الامنيات كلها صدق الكلام!

تنويه خاص: من حق الشهيد الشاب عبد الحميد ابو سرور منفذ عملية القدس، ان لا يكون "مجهول النسب الفصائلي" بعد أن قدم روحه فداء لوطن، اختلف من اختلف واتفق من اتفق..حماس تعلم ما لها وما عليها بعد ذلك الاعلان..هكذا نظن ونتمنى أن لا يكون بعض الظن "إثم"!

تركيا - ايران وغياب "وحدة القياس السياسي العربي"!

كتب حسن عصفور/ من القاهرة الى أنقرة يذهب الملك السعودي سلمان، بعد زيارة "الأيام الخمسة" هزت المنطقة، وسيبقى القول عنها ولها الكثير، وبأنها قد تكون بوابة "عهد عربي تاريخي جديد"، لو حافظت على قوة الدفع التي أنجبتها..

و"العهد العربي الجديد" يفرض بداية إعادة تقويم شامل للمشهد العام العربي والاقليم كما العلاقات الدولية، بحيث يكون هناك أدوات "قياس سياسية متوازنة ومشتركة" قدر المستطاع، تكون مماثلة لما هي في "الكتل السياسية الكبرى"، وتلك قد تكون مركز الثقل في اعادة صياغة "العهد العربي الجديد"..

هناك من التباينات السياسية الكثير بين مواقف دول عربية وأخرى، بعضها يصل الى "حد التأثير" على مجمل العلاقات الثنائية وغير الثنائية، وعل أبرز تلك المسائل "التباينية" ما نجده في الموقف من ايران وتركيا، ويتم التعامل مع كل منهما دون وضع "قاعدة سياسية مشتركة"..

وبعيدا عن البحث في تفاصيل العلاقات الخاصة ببلد عربي وآخر، مع كل من البلدين، بات من الضرورة تناول المسألة خارج "النص الذاتي"، أو رد الفعل الأناني، وأن يكون "القياس" بما يتوافق والمصلحة العامة، وفق "قواعد المشترك الجديد"..

ومن حيث المبدأ، تتماثل تركيا وإيران نحو المنطقة، بعناصر مشتركة تفوق ما يتم الحديث عنه، بحيث يبرز البعض "سلبيات الموقف الإيراني، مقابل تضخيم "الايجابي التركي"، والعكس قائم أيضا، وذلك بحساب "الخاص" وليس حساب "العام"، وهو ما يمثل "ارباكا سياسيا" للموقف المشترك المنتظر لصياغة "العهد السياسي الجديد"..

من حيث المبدأ، كل من تركيا وإيران تحتل أراضي عربية، الجزر الإماراتية الثلاث من قبل ايران، ولواء الاسكندرون من قبل تركيا، واتفاقية الرئيس السوري حافظ الاسد مع النظام التركي لا تلغي الحقيقة السياسية التاريخية..

كل من تركيا وايران، تتدخلان في الشأن العربي، وفقا للمصلحة والتحالفات، فايران تتدخل في العراق من بعد "طائفي" ملموس نصرة للأطراف الشيعية، مع أن بعضها لا يقبل بمرجعية ايران الدينية، ويصر على عروبة المرجعية الشيعية في النجف وليس "قم"، فيما تركيا تتدخل بشكل مباشر في شمال العراق سواء في منطقة الموصل، تحت ذريعة جماية "تركمان العراق" و بتحالف "باطني مصلحي" مع سلطة الاكراد البارازنية رغم انها تشن حرب عدوانية ضد أكراد تركيا..

تركيا وايران، تتدخلان في سوريا، حسب المصالح الذاتية، فايران حليف سياسي مباشر للدولة - النظام، فيما تركيا حاضنة لكل ما هو ضد الدولة - النظام، بما فيها قوى الارهاب المباشر..

بل أن تركيا تضيف لحرب التدخل في الشأن العربي، ما يفوق الموقف الايراني، موقف النظام الاردوغاني من مصر ما بعد ثورة 30 يونيو، حيث يمثل ذلك النظام "وكر التآمر" الصريح عليها، وليس سرا بل علانية وبشكل يفوق تعبير "الوقاحة السياسية"، فيما الموقف الايراني من اليمن يمثل دعما لطرف بسمة شيعية، مستقبله رهن بقدرة الأطراف ذات التأثير على انهاء الحرب وبناء نظام علاقات جديد..

ولذا، فلا يمكن أن يكون هناك صواب سياسي لهذا الطرف العربي أو ذاك، دون وضع "وحدة قياس سياسية مشتركة" لكيفية رسم العلاقات مع ايران وتركيا، وكل ما هو كتل اقليمية ودولية، وأن يتم انهاء المقياس السابق القائم على "الحول السياسي"..

وعل زيارة الملك السعودي الى النظام التركي، تكون بداية لرسم مسار جديد في العلاقات تلك، وأن تكف عن بناء أي علاقة وفق لـ"الذاتية" وتعميمها لأن تبدو وكأنها "عامة"، مقياس لا يمكن له أن يرفع من قيمة المشهد العربي، بل لا يمكن ان يكون موقفا "جادا تأثيرا" على المتغيرات المتسارعة في المنطقة، وتلك النظرة الذاتية العصبوية تسمح لغير العربي، مهما كان مسماه بأن يكون "حاضر في المشهد" وفقا لمصالحه وليس المصلحة العربية..

وتمثل دولة الكيان الاحتلالي الاسرائيلي نموذجا حيا على استغلال ذلك اممارسة تهويد فلسطين ومقدساتها في غياب المشهد العربي وخنوع الرسمي الفلسطيني، حكما وفصائلا"..

إعادة تصويب "القياس السياسي" ضرورة لبناء "العهد السياسي الجديد"، ودونها ستبقى حال المنطقة متحرك ليس وفق الاساس العربي، مهما قيل فيه وعنه..الوضوح ضرورة واجبة لبناء "العربي الجديد" ذات التأثير الحقيقي وليس غيره!

ملاحظة: أمين سر اللجنة التنفيذية قام بتوزيع مساعدات مالية وعينية على مؤسسات في بلدته حقه بالمساعدات العينة لأهله وعشيرته، رغم أنه "الرجل الثاني في هيكل المنظمة"، لكن من أين الأموال التي توزع..إن كانت من حر ماله فحلال حلال..وإن كانت غيرها سؤال فسؤال!

تنويه خاص: مسرحية حماس بعقد "همروجة" بمسمى انهاء الانقسانم بعد يوم من رفض الفعالية الحق تكشف مدى هزالة المشهد..بلاش تهبيل سياسي ياااااهووووا!

جسر عبور "لمسار سياسي تاريخي"!

كتب حسن عصفور/ تفرض زيارة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز الى مصر، ذاتها، حدثا سياسيا يكتسب بعدا خاصا، وقد تدون في تاريخ المنطقة، وليس مصر والسعودية، كـ"نقطة فارقة" في المسار السياسي العام، من حيث إعادة تصويب العلاقات العربية العربية، لتكوين "قاعدة إنطلاق" للبناء "شراكة إيجابية" تعيد للمنطقة العربية، دولا وشعوبا مكانة دولية تستحقها..

زيارة الملك سلمان، تكسر كثيرا من التقاليد التي طبعت علاقات البلدين، رغم كل ما سبقها، من علاقات وصلت الى تفاهم كبير جدا، خلال سنوات الثورة المصرية الإولى بعد عام 1952، زمن الملك سعود ، ثم انقلابها الى "توتر حاد"، وعودة

للدفء الآني..علاقات اتسمت بالصعود والهبوط والمراوحة وفقا للحال السياسي العام في المنطقة، وحركة محاور الكون العامة.

بلا أدنى شك، هذه الزيارة قد تكون" شاهدا ومفصلا" لترسيخ علاقات لا تكون عرضة لهبات رياح "خماسينية" في الرؤية والحراك السياسي، وبتدقيق أكثرن نجدها المرة الإولى التي تكون مدة زيارة ملك سعودي الى مصر مستمرة لخمس أيام كاملة، والمرة الإولى التي سيذهب فيها ملكا عربيا أو سعوديا ليخاطب الشعب المصري عبر برلمانه المنتخب بعد ثورة "إنقاذ مصر"، وبالتالي المنطقة من أحد اخطر مشاريع التقاسم والتقسيم التي رسمتها "الادارة المريكية" بأدوات فقيرة الرؤية والرؤى، ظلامية العقل والتفكير..

للمرة الإولى يتم توقيع اتفاقات بين دولتين عربيتين بحجم ما وقع بين مصر والسعودية، وعل واحدة من مفاتيح التي أدت لهذا "الانقلاب السياسي ايجابا" اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ترسيم كان ضرورة لازالة "عقبة" منها كانت تتسلل "جراثم تلويت ما بينهما".. اتفاقات تطوير وبناء وليس منح وهبات، ما يعكس أن البعد الانمائي والإستثماري هو قاعدة الانطلاق، وليس منحا يتم ضخها يتنهي أثرها مع آخر دولار يتم انفاقه بشراء بضائع تموين..

ويبقى اتفاق بناء جسر عابر للبحر الأحمر هو الشاهد الأبرز على عصر سياسي جديد، "جسر الملك سلمان"، كما اسماه الرئيس المصري، أول شريان حيوي بين عرب أسيا وعرب أفريقيا، وبابا جديدا ليس للمرور الاقتصادي بل وبوابة لبناء "عهد سياسي جديد" بين رحى المنطقة العربية..

جسر الملك سلمان، قد يكون العلامة الفارقة الأهم في تطور العلاقة المصرية السعودية، وليس قرار البناء لجسر عبر للبحر الأحمر حدثا عاديا، بل هو إنعكاس لثقافة رمي الاختلاف المنهك للإمة في مياه البحر الأحمر، دون أن تنتهي خلافات سياسية ورؤى فكرية - ثقافية متباينة، فتاريخ المنطقة كان شاهدا ان مركز الاختلافات العربية تنبت من اختلافات مصر والعربية السعودية..ولذا فالجسر الذي كانت كل الظروف ذاتها موجودة لبنائه، لم يقدم اي ملك سعودي عليه، لأن ظروف العلاقات لم تكن تجاوزت بعد "عقبات كامنة"..

التفاهم المصري السعودي التاريخي لن ينهي كل تباينات الرؤى والمواقف، وستبقى لكل منهما تقديره الخاص، ولكن الجديد أن وسائل البحث عما هو مشترك باتت حاضرة، دون منح "المتربصين" بالدخول لبناء "جسور" الخرب والتخريب..

ما سيكون من تطور العلاقات المصرية السعودية، لن يقف عند حدود البلدين، بل سيكون مظلة أكثر شمولية لكل ما في المنطقة ، وهي المرة الإولى في تاريخ المنطقة السياسي يتم وضع "إسس متفق عليها" بين عنصرين هما الأكثر تأثيرا على مسار المنطقة سلبا أو إيجابا..

وعل فلسطين أولى القضايا التي تستوجب أن تكون في قلب الجديد السياسي، لخلق معادلة تمنع محاولة البعض "خطفها" وابعادها عن مسارها بسلوك يبتعد عن "الصواب الوطني" واستكانة تساهم بتمرير مشروع التهويد للأرض والمقدس فيها..

ننتظر تطورا في العلاقة القادمة يحمل "خيرا سياسيا" يفرض فلسطين "حاضرا سياسيا" بحاضنة عربية دون تلاعب محور بآخر عبرها..

هل يمكن القول أن هناك "فصلا تاريخيا عربيا" تم البدء به..مؤشراته تلمع ..استمراره ضرورة ولا خيار لطرف على طرف الا بالتوافق العام دون فرض او هيمنة أو استعلاء..

جسر الملك سلمان ليس جسرا عابرا للبضائع والبشر فحسب، بل هو ملمح لجسر عابر من مرحلة الى مرحلة تاريخية ..تعيد للأمة ما سرق منها زمن التناقض المرسوم من قوى الشر الاستعماري!

ملاحظة: مجددا نطالب الرئيس محمود عباس احتراما لفلسطين أن يشكل "لجنة تحقيق خاصة" لفحص "اوراق فضيحة بنما" كي لا يقال أن لنا علاء وجمال في فلسطين..البيانات الصحفية لن تأت بأي أثر..الصمت إدانة!

تنويه خاص: تشهد غزة اليوم حركة انطلاقة شعبية "مواطنون لانهاء الانقسام"..فعل حقيقي وليس بلاغة كلامية من "مائدة هذه العاصمة أو تلك"..مسار التصحيح الوطني من هنا..ولنا تواصل سياسي لاحق لها!

حذاء نتنياهو الأحمر" في وجه "الواهمين"!

كتب حسن عصفور/ دون تكرار لما قيل سابقا، بأن "الحديث الرسمي الفرنسي" - ولن نقف عند أهي "أفكار أم مبادرة كاملة الأضلاع"، لآنها لا هذه ولا تلك - لم يعد بذي جدوى، ولا قيمة سياسية، بعد أن اصدر رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي نتنياهو حكم الإعدام السياسي على "الحراك الفرنسي"..

وحتما، ودون جهد كبير لقياس "الضغط السياسي" للأطراف اللاهثة خلف تلك "المهزلة" سنجد "فريق المقاطعة" في رام الله، هو الوحيد الذي أصيب بحالة من "الإنهيار السياسي والمعنوي"، كونه بني "قصور الوهم" لتحقيق مكسب بالتقاط "صورة جماعية" في لقاء لن يرى النور وفق تلك "الأحلام"..

"فرقة الرئيس عباس"، لم تترك فرصة دون أن تتقدم بعرض ما تتمنى حول "الحركة الفرنسية" وزيرا يتكلم ما يريد، وسفيرا يحدد جدول أعمال، ومفاوض كبير يشرح ويفتي وفقا لتخيلات، والأغرب أن لا احد منهم يتفق مع الآخر فيما يقول، وكأننا أم ممثلين لأطراف ثلاثة، وليس ذات الطرف، فيما الرئيس عباس يترك لهم "حرية القول"، ما دامت في سياق "التمني السياسي" الذي يبحث عنه، لإخفاء "العورة السياسية" التي يحملها منذ أن ارتهن لخيار واحد وحيد عبر السنوات الأخيرة، وهو كيف له أن يلتقي نتنياهو بشروط بها بعض ما يحفظ "ماء الوجه"..

ارتهن الرئيس عباس وفرقته لخيار الوهم، وترك جانبا خيارا بيده، خيار كان له أن يحدث "ثورة سياسية" في المعادلة القائمة، ويزيل كل "جدران العبث السياسي" في القضية الوطنية، ويحيل دولة الاحتلال من "دولة متنمرة" الى "دولة لاهثة"..

نتنياهو قالها، لا للمبادرة الفرنسية، وأهلا بلقاء عباس دون "شروط مسبقة"، ودون وصف القول النتنياهوي، فهو تكريس للحقيقة المطلقة، ان دولة الكيان مع نتنياهو وبسلوك الرئيس عباس وفريقه الخاص، لن تقيم وزنا لأي "حراك سياسي" سوى ما يجلب لها ترسيخا لمشروعها التهويدي الكامل في الضفة والقدس، ودفع قطاع غزة نحو بناء "كينونتها الخاصة" برعاية اي متطوع لها، من تركيا الى قطر مرورا بأي مشتر للكارثة السياسية..

السؤال لاحقا، ليس للرئاسة الفرنسية، ولا حكومتها، ماذا أنتم فاعلون بعد أن رفع نتنياهو "الحذاء الأحمر" ، بل للرئاسة الفلسطينية وفرقتها الماسية، هل لا زلتم تصرون أن "الطريق الباريسي سالك نحو الوهم السياسي"، أم بعدما رفع بيبي "الحذاء الأحمر" لكم وفي وجهكم لا غير، تدركون أن كل السبل التي ارتهتنتم لها باتت مغلقة، ولا سبيل لكم سوى "سبيل الصواب الوطني المعلوم جدا"..

طريق الصواب، ليس مجهولا للرئيس وفرقته الخاصة، بل يتحدث بعض أعضاء تلك الفرقة عنه، بين حين وآخر داخل غرف مغلقة، يتهامسون به خوفا من "غضب الأسياد" - دستور يا اسيادنا -، طريق تأخر الرئيس عباس وفرقته كثيرا عنه، تحت "خدع سينمائية" بأسماء مستعارة عدة، كان آخرها "الحراك الفرنسي متعدد الألقاب" ..

هل يحتاج الرد تذكيرا بأن "الخيار الفلسطيني" متوفر في مقر الرئيس عباس منذ العام 2012، وأنه سبق الموافقة على تطبيقه، قبل أن يتراجع "رعبا" عنه، دون أن يملك "جرأة القائد" ليخبر شعبه لما التراجع عن تطبيق "الخيار الفلسطيني" ردا على "الخيار التهويدي"، والبدء في تنفيذ قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، حدودها واضحة جدا..

قرار كان يمثل "إنعطافة تاريخية" لاستعادة "المسلوب التاريخي المتجسد في الكيان الوطني"..

حاول الرئيس عباس وفريقه الخاص، الهروب طوال ما يقارب السنوات الأربع الا قليلا، منذ التصويت التاريخي على القرار أن يدفنه، قدر المستطاع، ويمنح دولة الاحتلال "مزيدا من الوقت" لتنفيذ مشروعها التهويدي في الضفة والقدس، مناورات لم تنقذه من "لحظة الحقيقة - المواجهة"، وبات أمام خيارا لا خيارا غيره..

والآن، العودة لجادة "الصواب الوطني"، تتطلب من الرئيس وفرقته، ودون أي إبطاء أو تلكوء العمل على :

*عقد لقاء وطني يضم فصائل منظمة التحرير وحركتي "حماس" و"الجهاد"، دون اي ترتيبات كاذبة سياحية..

*مناشدة أو تسول مصر أو الاردن لتقديم ما يلزم لتسهيل عقد اللقاء..

*تجهيز "البديل السياسي" الفلسطيني في مواجهة المشروع التهويدي، ويكون المنطلق اعلان دولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة لعام 2012، بكل ما يترتب عليه، من سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان، وانهاء العمل بالاتفاقات الانتقالية معها..

*اعلان قطاع غزة جزءا محررا من الدولة الفلسطينية، ويكون مقرا مؤقتا للرئاسة الفلسطينية، لمواصلة العمل لتنفيذ الخيار الوطني، على أن تواصل مؤسسات الدولة عملها كل من حيث مكانه..

*وفقا لذلك تعلن حركة حماس التزامها بالتوافق الوطني الجديد، مع الاستمرار في البحث عن اعادة تشكيل "الهيكل الوطني العام"، ضمن مؤسسات الدولة:

-برلمان الدولة المكون من أعضاء المجلس المركزي والمجلس التشريعي..

-تشكيل حكومة دولة فلسطين، ومن الممكن ان يكون رئيس الحكومة من حركة حماس أو شخصية تتوافق مع المرحلة المقبلة، وضمن الإلتزام بالخيار السياسي الجديد وفقا لقرار الأمم المتحدة..

- بحث كل ما يلزم من خطوات لتعزيز الكيانية الوطنية وفق روح التوافق الوطني كنا كان في زمن الثورة، على ان يكون برلمان الدولة هو صاحب القرار النهائي..

-الشأن الداخلي الفتحاوي لهم وحدهم يبحثونه وفقا لمصالح حركة فتح دورا وتاريخيا وقادما..

*الطلب من الأشقاء العرب عقد لقاء سياسي خاص لبحث المستقبل القادم وفقا لاعلان دولة فلسكين وليس بحثا عن خيارات بديلة..

*اعتذار الرئيس محمود عباس لأي دولة عربية تم الإساءة لها سهوا أو قصدا..

*قيام الرئيس محمود عباس بمصارحة شعبه بالحقيقة كاملة، والاعتراف بفشله في تحقيق امنياته..

*وهنا عليه الاعلان عن نهاية خدمته السياسية، والطلب من الشعب اختيار رئيس وفق المرحلة المقبلة، ومن خلال عملية ديمقراطية داخل برلمان الدولة..فيما تقوم منظمة التحرير باختيار رئيسها الموقت وفقا لنظامها الاساسي..

تلك بعضا من خطوات علها تحمي ما بقي من مشروع وطني..ودون ذلك، الرد سيكون قاسيا جدا ومكلفا جدا وقد يحمل بعضا من "جوانب الكارثة الكبرى"..الخيار بيد الرئيس وفرقته..لإي من الخيارين تميل..!

ملاحظة: تصريحات هنية والقسام حول طفح الكيل، ولم يعد الصمت ممكنا تمثل أخر "نكتة سياسية"..زمان قالوا اللي بدوا يضرب ما بيهدد..التهديد أحيانا مظهر للتوسل..مش هيك برضة!

تنويه خاص: امرها عجيب انتخابات طلبة بيرزيت..فتح ربحت مقعدين لكنها خسرت ما حلمت..حماس خسرت مقعدا والقدرة على التشكيل منفردة فاعتبرها مشعل تصويت للمقاومة..بعض فتح اعتبرها هزيمة لفرقة الرئيس ومنهجه الكسيح..كل ما قيل به صوابا، عدا أنها تصويت للمقاومة يا مشعل وانت فاهم وأظن الناس كمان!

حصار غزة..جريمة إنسانية تؤدي الى جريمة سياسية..الميناء نموذجا!

كتب حسن عصفور/ نعم، وبصوت عال يجب أن تقال وتصبح "نشيدا سياسيا" للوطني الفلسطيني، أن استمرار حصار قطاع غزة البري، وإغلاق أبوب العبور الى العالم هو "جريمة إنسانية كاملة الأركان"، لا تبرير لها ولا قدرة على استيعاب بعض كلام لا يستقيم والحقيقة السياسية، ولا يمكن تفهم مزيدا من "حيثيات" لا تقدم للإنسان الغزي سوى قهرا فقهرا فقهر..

حصار قطاع غزة، آن الآوان أن يصبح "قضية وطنية أولى" على جدول أعمال الكل المنتم للوطن، دون أن نتذكر هنا "الرسمية الفلسطينية"، لأنها لم تعمل ولن تعمل ما يمكنه إنهاء تلك الحالة الشاذة للحصار الإنساني الذي يحيط بما يقارب مليوني إنسان، كانوا وسيبقون تحت أي ظرف "شعلة العطاء وحاملي الجمر" من أجل فلسطين الوطن - القضية، فقطاع غزة دوما كان وسيبقى "أم البدايات"، وهو ما لا يستقيم وروح الإنهزام الوطني التي تتسم بها "الرسمية الحاكمة" في بعض بقايا الوطن..

الحصار جريمة لا يبدو لها نهاية، وباب الأشقاء في مصر والأردن لا يتعامل مع "عمق الأزمة" ببعد سياسي - إنساني، ويصرون أنها "مشكلة أمنية"، وأن لا أمل قريب بأن تجد طريقا للحل المنطقي المعقول، بحيث " لا يْمُوتْ الذِّيْب ولا تِفْنَى الغَنمْ"، كما قالوا في المثل الشعبي القديم بحكمة تستحق أن يفكر بها الأشقاء في البلدين..

وأمام حالة "الإحباط العام" و"الخنق الشامل" للقطاع وأهله، سارعت دولة الاحتلال وبعض أطراف أوروبية، ثم قطر وتركيا لتغازل قيادة حركة حماس بما يسيل له لعابها، بعرض مشروع "ميناء غزة" مع جوائز ترضية مضافة تتغير كل يوم وفقا للعارض والمعروض، توسعة العلاقات الاقتصادية، وربما مطار جوي وطريق بري مع دولة الكيان، عرض يبدو وكأنه "خاتم سليمان" ليفتح كل "ابواب العالم" أمام أهل قطاع غزة..

ودون عودة لزمن بعيد، فإن حماس قيادة وعناصر ومؤسسات توافق بلا أي تحفظ على تلك "الفكرة، لم تتردد في قبولها علانية ومناقشتها مع اي قادم حامل "خرائط المشروع"، مستغلة، كما غيرها، كارثية الوضع الإنساني في قطاع غزة، ومبررة قبولها للفكرة الاسرائيلية التي رسمتها وزارة الحرب منذ سنوات، بمقولتها الساذجة "للضرورة أحكام"..

ومع أن هذه الزاوية اشارت مرارا، الى المخاطر السياسية لقبول تلك "الفكرة الصهيونية"، الا أن حركة حماس لا توال تصر أنها "الحل السحري" لأزمة الحصار..

وفي الحقيقة هي ليست حلا لأزمة الحصار، بقدر ما تمثل حلا لأزمة المشروع الإسرائيلي القائم جوهريا على تكريس فصل قطاع غزة، بكل السبل الممكنة، ولا يمكن إنكار أن دولة الكيان استغلت تماما حالة الحصار لتسارع في أحياء مشروعها الانفصالي، مدركة تمام الإدراك أن حماس لن ترفضه، خاصة وأنها وجدت تشجيعا سياسيا من دولتي "الإسناد المباشر" لها، تركيا وقطر، ولكل منهما حساباته الخاصة مع الشقيقة مصر، بل تزيد تركيا عن قطر بمطامع علانية من اجل ترسيخ وجود لها في قطاع غزة، وربطه بالمصلحة الحيوية التركية، عبر ربط الميناء بالمنطقة القبرصية التركية..

المخاطر السياسية للمشروع الاسرائيلي - التركي المسنود قطريا، والمرغوب حمساويا، المسكوت عنه عباسيا، لم تعد مجهولة، فلكل ملامحها باتت قيد التناول والتداول، بأن انشاء الميناء وملحقاته، هو الطريق الأسرع - الأنسب لتكريس "الحلم الصيهوني" في تعزيز "كيانية غزة المستقلة"، دولة سمها، إمارة اطلقها، مشيخة تقام، قل لها من الأسماء ما أحببت وصولا الى "دولة غزة الكبرى النفاثة"، ما دامت تحقق المراد اليهودي، ليس انقساما في وطن، بل إنفصالا عن وطن..

وكي لا يبقى النقاش بين إتهام ورد إتهام، أصبح لزاما وطنيا أن يكون ذلك على رأس جدول أعامل وطني، لكبح جماح المندفعين بوعي أو بجهالة مستغلين "الحاجة الإنسانية" التي يعيشها أهل القطاع..

ولأن المسألة لا تقف عند حدود الوطن الفلسطيني، بقايا ومغتصب، عل الضرورة أيضا تستوجب تشكيل "وفد فلسطيني شامل" وطلب لقاء مع الأشقاء في مصر والأردن لبحث تلك الحالة الشاذة، والتي لا مستفيد منها سوى دولة الكيان، وفريق تمرير المشروع التهويدي بهذه الطريقة أو تلك..

إن استمرار الجريمة الانسانية سيقود الى جريمة سياسية تودي ما بقي من "بقايا وطن" الى تهلكة لا علم بمداها..

ملاحظة: امين سر "الفرقة الرئاسية الماسية" أعلن أن هناك اجتماع "قيادي" لوضع آليات تطبيق قرار المجلس المركزي..طيب سنلاحق "العيار لباب

الدار"..مع أنك عارف أنه لا قيادة ولا يحزنون من يعطل التطبيق، بل هو واحد احد معلوم لك يا دوك!

تنويه خاص: لما تقرأ أن نصف الاسرائيليين "اليهود" يرون أن اي رئيس أمريكي قادم أحسن من أوباما تعلم أن منتظري "حل الدوليتن" كطالبي "الدبس من بطن النمس.."، مع الاعتذار من أصل المثل الشعبي!

صواريخ "إذا" البلاغية الفلسطينية نحو اسرائيل!

كتب حسن عصفور/ لا أظن أن أي فلسطيني قرأ بيان "اللجنة التنفيذية" الأخير، يمكنه أن يخرج بأي موقف واضح وملموس تجاه أي من "قضايا البحث الوطني"، أو أن يجد بندا واحدا يتصل بوضع "آلية تنفيذية زمنية"، لأي قرار سابق، لكنه سيرى ان ما ورد في نص البيان كلاما وصفيا للمشهد العام الذي يعرفه الفلسطيني دون انتظار لبيان "أرشيف إخباري" لأحداث مر عليها زمن..وعل القرار الوحيد هو أن لاقرار أبدا يرضي ما يريد شعب فلسطين!

الجهة المفترض أنها صاحبة "الحل والربط" في القرار الوطني هربت بـ"مسؤولية" غريبة من تحديد ماذا حدث في مجمل ما سبق لها أن قررت، كما المجلس المركزي لجهة تحديد العلاقة مع دولة الكيان، وعادت لتمارس "هوايتها المتواصلة" بأن ترسل "تهديدات لغوية" الى تل أبيب، مستخدما قاعدة صاروخية جديدة إسمها "إذا" البلاغية جدا، لتصبح "حركة لغة" ذات سلاح جديد متطور!..

"إذا" واصلت اسرائيل سياستها ستدرس "اللجنة الموقرة" كيف سترد..حقا هذا هو "مكمون الرد التاريخي جدا" على كل ما تقوم به سلطات الاحتلال جرائما واستيطانا واستخفافا بالشرعية وإدارة ظهر لكل ما له صلة بأوراق واتفاقات، وباتت تمارس جرائمها وعدوانها دون أن تحسب حسابا واحدا لأي فعل أو رد فعل من "مؤسسة" باتت تدرك حكومة الطغمة الفاشية حدود موقفها..

ولأن "اللجنة التنفيذية" لم يعد لها "حول ولا قوة"، ولا يمكنها ان تخرج عن سياق "حملة الرئيس عباس السلامية جدا" في الآونة الأخيرة نحو دولة الكيان، وصلت لرفضه "التحريض المتبادل" بين الطرفين، وكأنه طرف ثالث، يساوي

بين العدو الاجرامي وشعبه، دون ان نمر على كل ما تحدث به عن "السكاكين" ووفد التعزية الخاص لجنرال في جيش الاحتلال..ولم تكلف اللجنة وقتا خاصا لسؤال الرئيس عباس عما يفعل!

ولو حدث وقالت "التنفيذية" غير ما قالت في بيانها "الأرشيفي"، لكانت هي "المفاجأة المدوية" على طريق إعادة تصويب المسار الوطني المخطوف منذ زمن..فأنتجت للشعب أحدث "أسلحة التسويف الصاروخية" بإسم "اذا"..

ويبدو أن أجواء مائدة الدوحة، بين قطبي الأزمة الوطنية - فتح وحماس - الايجابية جدا، وصلت الى ان تعكس ذاتها على لغة حركة حماس وموقفها "الثوري"، واستطاعت "تهريب صواريخ التسويف البلاغية إذا" من رام الله الى غزة، عبر "أنفاق التشويش المشترك"..

حماس، لجأت مؤخرا الى ذات "السلاح" تستبدل الفعل بالتهديد، وباتت الكلمة المفضلة لها هي ذات المفضلة لدى "الرسمية الفلسطينية"، وانتقل خطابها لدولة الاحتلال الى ترداد ذات التعابير، سواء ما يتحدث به القيادي البارز في حماس اسماعيل هنية، خاصة "خطب الجمعة"، يهدد "إذا" واصل "العدو ستقوم حماس بالرد ولن تسكت"..ثم يأت ناطق باسم أو مجهول الاسم ليهدد "العدو الصهيوني" بأنه "إذا" واصل وقف ارسال الاسمنت الى غزة، فـ"أن حماس" لن تسكت..

والحق أن " دولة العدو" تستمع لتلك "الخطب البلاغية"، وكأنها "فقاعات صابون"، بل أنها ترد عليها ردا أكثر تحديدا، بأن السبب في تقليص ادخال الاسمنت كون حماس "تسرقه" من أجل بناء "الأنفاق"، والغريب أن قيادة حماس تصمت ولا تجيب، بل أنها أصيب بسكون نادر حول اتهام مبعوث الأمم المتحدة حول سرقة الاسمنت وتغيير مساره لأغراض غير المرسل لها من أجل بناء البيوت المدمرة..

ما يحدث من طرفي الأزمة، باعتبار فتح هي صاحبة السلطة المطلقة في صياغة بيانات "التنفيذية" -ربما يقرأها الأعضاء بعد نشرها أيضا وليس قبل ذلك -، ومن حماس، لمواجهة المشروع العدواني يمثل "إنحدارا سياسيا" غير مسبوق، ويمكن أن يكون تعبيرا دقيقا للمقولة التي يتم ترديدها بين مختلف أوساط شعب

الجبارين، إنه "الزمن الردئ" سياسيا ووطنيا، ما يفترض "نهضة" قبل فوات الآوان..

ليس باللغة البلاغية يمكن حصار مشروع عدو مناهض..وليس بالعبارات النحوية يمكن تبيض ما بات اسودا من كلام البعض الرسمي والفصائلي.."إذا" قد تصبح سلاحا باستخدام خاص من الشعب الفلسطيني"، "إذا" لم تصلح تلك "المكنونات السياسية" مسارها السياسي" سيكون "ردا شاملا" دون إذن من أحد..وسنرى أي "إذا" سيكون لها اليد العليا حينها!

ملاحظة وتنويه خاص: من حق الرئيس محمود عباس بصفته "رئيسا شاملا" تشكيل "محكمة دستورية"..لكن ما هي صلاحيات تلك المحكمة، وما هو الأساس القانوني الذي ستذهب اليه لفض "النزاعات"..أهو "قانون السلطة الأساسي المجمد بمرسوم رئاسي"، وباعتراف قيادات فتجاوية..ام "مشروع دستور دولة فلسطين المؤقت"..أم "النظام الأساسي" لمنظمة التحرير..وقبل هذا وذاك هل هي محكمة للسلطة أم للدولة..الأجوبة تحدد الموقف ..بانتظار ذلك افتراضا أن من قام بتشكيلها يعرف الجواب!

"فعلة حماس" "و"فضيلة الانقسام" لقطبي الأزمة الوطنية!

كتب حسن عصفور/ أكدت حركة حماس ما هو "ثابت" في سلوكها العام منذ أن نجحت بـ"خطف قطاع غزة"، عبر "مناورة مشتركة" بين أطراف عدة، كان محورها العمل على تنفيذ مخطط فصل القطاع لاقامة "كينونة المشيخة الخاصة" بأي ثوب كان، ما يسمح لدولة الكيان، وبتواطئ البعض الفلسطيني بتمرير مشروعها التهويدي في الضفة والقدس، بأن "السيطرة الأمنية هي الحل"، وأن ما سواه ليس سوى "إستثناء" يستخدم لضرورة المخادعة السياسية..

أجهزة حماس الأمنية، منعت بقوة القهر لقاءا، تعلم به قيادة حماس السياسية وفرعها الأمني، كان الهدف الوحيد له، هو اطلاق "صرخة شعبية" ضد استمرار الانقسام، "مواطنون ضد الانقسام"،فعل يرمي الى تحقيق ما يدعي طرفي الأزمة

الوطنية، انهما يعملان من أجله، بل أن حواراتهما لا تتوقف وتنتقل من عاصمة لأخرى، حسب "الحاجات الخاصة" لهذا الطرف منهما أو ذاك..

فضحية فعلة حماس بمنع اللقاء بالقوة القهرية، تعيد للذاكرة مظهر القمع الاحتلالي لأي حركة شعبية في الضفة الغربية، وأيضا أحيت ذات النشاط المعيب لأجهزة أمن السلطة قبل اسابيع ضد حراك المعلمين، وحركة قهر ضد النائب د.نجاة ابو بكر..

ومن المفارقات، ان رئيس حركة حماس في قطاع غزة، اسماعيل هنية، مع قيادات منها، التقوا وممثلي الفصائل الفلسطينية لاطلاعهم على مسار "حوار الدوحة" مع حركة فتح من أجل "انهاء الانقسام"، واستقبل في تظاهرة خاصة وفدا عن قيادة فتح في القطاع ساعات قليلة قبل "فعل الفضيحة"، وكان الاعتقاد أن تلك "المظاهر" تمثل شكلا جديدا من "العلاقات" في القطاع، على أمل أن تصاب حركة فتح بـ"غيرة سياسية" وتلتقي والقوى في الضفة، ومنها حركة حماس..

لكن، سرعان ما إنكشف الأمر، ذاب الثلج لتكشف حماس عن حقيقة موقفها، أن الحديث عن انهاء الانقسام شيء والعمل من أجل إنهائه شيء آخر..ليتكلم من يحب الكلام كما يشاء، وحماس أول المتكلمين، بل وأكثرهم "صراخا" في كل وسائل الاعلام الحديث المتاحة، لكن "المحرم" بل و"الكفر السياسي" من يحاول أن يفكر بأي خطوة عملية، حراكا شعبيا أو لقاءا جماهيريا، يرمي الى ذلك..

حماس، كما فتح بالضفة، كلاهما يريان في استمرار الأزمة الوطنية، سلاحا لتغطية "الجريمة السياسية" التي يشاركان بها..

فحماس تعلم يقينا أن إنهاء الانقسام هو الخطوة الإولى لانهاء كل مكتسبات "لحظة الغفلة الوطنية" عام 2006، وفازت كما لم تحلم في الانتخابات التي فرضتها أمريكا ضمن مخططها التآمري بمشاركة رأس الشرعية الفلسطينية، وبعض من حماس باتوا على يقين بأن ما كان لن يكون أبدا مع أول خطوة عملية لانهاء تلك المرحلة "الأنذل سياسيا" في تاريخ الشعب، ولذا فهي حريصة كل الحرص على أن تبقى "السيطرة الأمنية هي الثابت المقدس"..

ولم يكن غريبا أن يحدث ما حدث لمنع أول فعالية شعبية جادة، متفق عليها، لقطع دابر ما يمكن أن يكون تطورا حقيقا يقود حراكا شعبيا يضع نهاية لرحلة الخطف المبتادل في بقايا الوطن..

وكان مفارقة لا بعدها مفارقة، أن تصدر حركة فتح، بيانا يدين فضيحة فعلة حماس القمعية، ومنها رأت فتح ان حماس لا تريد انهاء الانقسام..حركة فتح، التي يعلن رئيسها بلا أي ارتعاش لغوي او سياسي بأنه ضد "التحريض" من الجانبين، ويقصد الفلسطيني والاسرائيلي، - تخيلوا-، وقبلها تفاخر في حديث لقناة عبرية، بأن جهازه الأمني صادر أكثر من 70 سكينا من أطفال مدارس..لم يفكر بما يعني ذلك من رسالة تبدو وكأن الطفل الفلسطيني ولد حاملا سكينا، وهي الدعاية التي تحاول دولة الارهاب تسويقها عالميا، وعلها الآن تستخدم فيديو مقابلة الرئيس عباس "دليلا قاطعا" لها..

رئيس حركة فتح، يعلن بأنه لن يسمح لأي كان أن يفرض عليه "انتفاضة مسلحة" ولا "انتفاضة سكاكين"، وعمليا أي نوع من التحرك ضد الاحتلال، ولذا تنصب الأجهزة الأمنية حواجزا لمنع وصول الغاضبين الى مواقع جيش الاحتلال..

وبالتأكيد، لولا "فضيلة الانقسام" لما تجرأ الرئيس عباس على نطق أي مما قاله، ولا يجرؤ على أن يستمر بالاستخفاف بكل قرارات المؤسسة الوطنية، والتباهي بعدم تنفيذها..وقبل النسيان نبارك للرئيس واجهزته الأمنية القبض على "ثلاثة شبان" قبل القيام بأي عمل "يعكر صفو أحاديث الرئيس السلامية جدا" للجانب الآخر على "أنغام الياهو"!

"فضيلة الانقسام" هل السلاح السري لطرفي الأزمة الوطنية، ويوم نهايته تكون يوم نهاية رحلة الاستخفاف بالوطنية..وعندها لكل حادثة حديث..

بالمناسبة لما لا تلتقي قيادة حركة فتح بالضفة مع قيادات حماس كما يحدث في غزة..اهو قرار ذاتي أم استجابة لطلب من "صديق"..سؤال على الطريق لا قصد منه سوى التذكير أن حماس ليست حركة "غير شرعية" في شمال "بقايا الوطن"!

ملاحظة: في ذكرى جريمة اغتيال "االكمالين" و"ابو يوسف"، هل تتذكر الرئاسة الفلسطينية أن تلك جريمة حرب مرتكبها معلوم..هل تتعهد للشعب وهي تتذكر الجريمة بأن "القصاص" قادم لكل شهيد..أم باتت ذكرى من أجل الاحتفال بالذكرى!

تنويه خاص: متى يمكن أن يعلم الشعب الفلسطيني مهام "المحكمة الدستورية"..الا إذا اعبرت تلك من "أسرار الدولة الكبرى" والكشف عنها "خيانة عظمى"..يا لحزنك يا شعب فلسطين!

فوضى الرؤية السياسية لحركة حماس!

كتب حسن عصفور/ صرخة بدت وكأنها "قنبلة سياسية مدوية" أطلقها القيادي البارز في حركة حماس، عضو مكتبها السياسي، خليل الحية، بأن حركته لن توافق مطلقا على برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، ولن يسمح لأي كان جهة أو أطرافا بفرض ذلك البرنامج عليها، وأن حماس تقبل فقط بـ"وثيقة الوفاق الوطني - وثيقة الأسرى"، وهي الوثيقة التي صاغها عدد من القيادات الوطنية الأسيرة في مايو (ايار) لعام 2006..

والحق أن "صرخة الحية السياسية"، كان لها أن تكون "حدثا فريدا" بقوة الرفض السياسي لبرنامج منظمة التحرير، لو أنه توقف عند تلك الجملة "المعترضة"، دون أن يردفها و"تقبل حماس بوثيقة الأسرى"، باعتبارها "البرنامج السياسي البديل"..

ولأن المسألة غاية في الدقة السياسية، والحساسية الفصائلية، كان لا بد من العودة لقراءة تلك "الوثيقة السياسية" التي تقبل بها حماس بديلا لبرنامج المنظمة السياسي، لنكتشف أننا أمام "واحدة من كبرى المفاجآت السياسية"، بأن وثيقة الأسرى تتحدث عما هو لا يفترق عن برنامج المنظمة، بل بها نقاط لم ترد في البرنامج، نظرا للحساسية العامة..

وثيقة الأسرى تتحدث عن دولة فلسطينية في اراضي عام 1967 وحق العودة للاجئين، وهو بند من صلب برنامج منظمة التحرير، ولذا لا يختلف الحية هنا عن ما يرفضه كلاما..

كما أن وثيقة الأسرى، أكدت نصا " حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية".

وعل هذه الفقرة تحمل ما لم ينص عليه برنامج المنظمة، من حيث تحديد مناطق الفعل المقاوم، باعتبار أن تلك مسألة تتسم بوضع خاص، لكن الوثيقة التي يريدها "الحية" باسم حماس، حددتها، وعل تلك بداية خروج حماس عن "ثوبها" الذي كان قبل فوزها بانتخابات المجلس التشريعي..ولذا وافقت على العمل السياسي والتفاوضي..ولا نظن ذلك يشكل "فراقا" عن برنامج منظمة التحرير..نص تحفظت عليه فقط حركة الجهاد..

ونصت الوثيقة التي توافق عليها حماس على ضرورة " وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا.."

فقرة تؤكد كل ما هو مؤكد وطنيا، ولا يوجد بها اي رفض لبرنامج الاجماع الوطني، الذي هو برنامج منظمة التحرير الفلسطينية..

وتؤكد "وثيقة الأسرى" على أهمية " حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه.."وهذه الفقرة تتوافق كليا مع برنامج منظمة التحرير..

ولا يحتاج المرء لاعادة التأكيد، ان تلك السلطة الوطنية الفلسطينية المشار لها في "وثيقة الأسرى" جاءت كنتيجة سياسية لاتفاق أوسلو..

وتلخيصا، فإن حركة حماس توافق على:

* قيام دولة فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس..

* الموافقة على كل أشكال المقاومة، دون تحديد خاص، ومنها العمل السياسي - التفاوضي، اي أنها لا ترفض المفاوضات طريقا..

*تركيزالمقاومة في اراضي عام 1967..

* وضع خطة فلسطينية على أساس برنامج الاجماع الوطني..

وبتدقيق سياسي بسيط، لن يجد الفلسطيني وجود "فروقات جوهرية" بين ما ورد في "وثيقة الأسرى" لعام 2006 وبرنامج منظمة التحرير، الذي اصر القيادي في حماس خليل الحية..

رفض حماس هنا، لا يبدو للنص السياسي بل هو إشارة الى رفض الإطار، حيث أن البعض الحمساوي لا يعترف بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولذا كل ما بها ومنها "خطأ وخطيئة مرفوضة"، وأن "الصواب السياسي يكون حيث تكون حماس"..والدليل "وثيقة الأسرى نصا يتطابق مع برنامج المنظمة" يصبح مقبولا كون حماس موقعة عليها، فيما برنامج المنظمة مرفوضا لغياب حماس عنها..

أي رؤية سياسية تلك..بل أي نرجسية تكمن في صياغة الموقف..وكأن حماس تعيد صياغة ما معادلة "الفضوى السياسية" وفقا للقول الشعبي المتداول "يا فيها يا بأخفيها"..

ليس هكذا تورد الإبل السياسية يا حماس..من حق الحركة المطلق، هي والجهاد أن تطالبان بضرورة تطوير بنيان منظمة التحرير وتفعيل المتفق عليه في هذا السياق، وأن تقاتل وكل وطني معها من أجل تفعيل الإطار القيادي المتفق عليه، وعقد دورة مجلس وطني وفق اسس اعلان القاهرة عام 2005، ولاحقا كل ما متفق عليه..

لكن ما لا يجب الاستمرار به تلك "الثقافة الانعزالية" حول منظمة التحرير إطارا تمثيليا شرعيا للشعب الفلسطيني..

من أجل فلسطين، كفاكم خلقا لـ"فوضى سياسية" تمثل خدمة للمشروع المضاد للمشروع الوطني..فالطريق السياسي أوضح كثيرا من "نبرة الكلام الخطابي"!

ملاحظة: فضيحة بنما سيكون لها ما لها..فلسطين حاضرة بشخصية مقربة جدا للرئيس عباس..هل سيكون اجراءا سريعا ليس من هيئة مكافحة الفساد، لأن اهلنا يعلمون وظيفتها..بعض وسائل الاعلام تنشر من الوثيقة ما تهوى مالا وسياسية!

تنويه خاص: حركة فتح أصابها "نوبة غضب" من نقد الجبهة الشعبية لتصريحات الرئيس عباس..لو هيك المسألة لتكتمل شجاعة حركة فتح وتعلن تأييدها لتلك "التصريحات الخالدة جدا" في مسار خاص!

"قبضات الرئيس عباس ..حديدية أم حليبية"!

كتب حسن عصفور/ في حركة سريعة، وكأننا امام "رشاقة الملاكم محمد علي كلاي" في مجده الخاص، اقدم الرئيس محمود عباس على إتخاذ "خطوات" خارج الإطار الشرعية - الرسمية، المقرة والمعترف بها، أي المجلس المركزي لمنظمة التحرير واللجنة التنفيذية، منها السياسي ومنها الاجرائي والقانوني..

خطوات كفيلة برسم "مشهد سياسي - قانوني" ظلامي من نوع جديد، فعندما يقرر الرئيس عباس رسم المسار السياسي عبر تصريحات وممارسات نحو العلاقة مع دولة الكيان، دون الالتزام بالقرارات الرسمية، تصريحات سجلها صوتا وصورة، امام يهود أصلهم شرقي، اعتبر أن "المقاومة غير العباسية" باتت حراما شرعا وقانونا، وأن التحريض الفلسطيني مساو للتحريض الاسرائيلي، وأنه ليس كل جنود جيش الاحتلال مجرمين وقتلة..وتباهى كما لم يتباهى يوما بفعل كفاحي، بقيام أجهزته الأمنية بمطادرة فتية فلسطين في مدارس لتنظيفها من اي "سلاح تدميري"..

فيما اقدم على اصدار مرسوم بتشكيل "محكمة دستورية" برئاسة استاذ جامعي عمل في الجامعات المغربية، لم يمارس أي مهمة قانونية فوق أرض فلسطين، بكل مسمياتها، محتلة ومغتصبة، إجراء لم يجرؤ الرئيس محمود عباس حتى

الساعة عن كشف "مسببات ذلك المرسوم القانونية" ولا ما هي "المرجعية التي إستند اليها في ذلك المرسوم"، عدا أنه لم ينل موافقة أو مصادقة أي جهة رسمية فلسطينية، ما يجعل من "النميمة السائدة في بقايا الوطن" ان "المحكمة الدستورية جاءت لتصبح هي المرجعية القانونية" لما سيقدم عليه الرئيس عباس من خطوات ضد كل من لا يقف معه في مواقفه وسلوكه..

ومن باب المساهمة في تعريف القادم القانوني نقرا مقالا لرئيس المحكمة الدستورية د.محمد قاسم/ منذ عام 2013 يشرح فيه رؤيته للمشهد القانوني في فلسطين، من ابرز نقاطه التي تكشف ملامح المرحلة القانونية المقبلة:

* حالة الضرورة تمنح رئيس السلطة صلاحيات شبه مطلقة..

*تحل الشرعية الاستثنائية محل الشرعية العادية..

* المجلس التشريعي غير موجود: لإنتهاء مدته المقررة دستوريا ، اضافة الى انه من شروط وجود المجلس هو في عقد جلساته.. اعضاء المجلس التشريعي لم يعودوا اعضاء منذ الأنقسام ، وبالتالي اصبح المجلس بحكم العدم. مقاضاتهم للراتب الى الان ، عمل غير مشروع يتعلق بالكسب الغير المشروع..

* القانون الاساسي باطل وغير دستوري، تم وضعه من طرف اعضاء المجلس التشريعي ، واطلقوا عليه قانون اساسي ليحكم السلطة خلال الفترة الانتقالية ، لم يتم وضعه من طرف جمعية تأسيسية ، او تم عرضه عن طريق ما يسمى بالاستفتاء الدستوري، لو كان هناك محكمة دستورية وتم عرض هذا القانون عليها لمطابقته مع المبادئ الدستورية العامة المطبقة في أغلب دول العالم لرفضت هذا القانون جملة وتفصيلا..

الى حين اصدار الرئيس محمود عباس "مرسوما خاصا لتحديد مهام المحكمة" سنتعامل على أن "أقوال رئيسها" هي المهام التي جاءت من أجلها:

- الغاء المجلس التشريعي باعتباره "باطل"..ووقف رواتب الاعضاء وملاحقتهم بتهمة "الكسب غير المشروع"..
- صلاحيات الرئيس شبه مطلقة..تحل فيها الشرعية الاستثنائية محل الشرعية العادية..

n وقف العمل بالقانون الأساسي لأنه غير دستوري، فهو لم يأت نتيجة استفتاء شعبي عام..لذا فالمحكمة في أول جلسة تعقدها ستلغيه بحكم "البطلان"..

n وعليه تصبح صلاحيات الرئيس "شبهة مطلقة"..

ودون البحث فيما هو أكثر، فما يتكشف أن الرئيس عباس عبر المرسوم يهدف الى تأسيس "مرحلة دستورية عباسية" دون قانون أساسي أو مجلس تشريعي أو أي جهة رقابية أخرى..

بالطبع لا يحتاج المرء لمناقشة أقوال السيد قاسم، لأنه تجاهل أن كل أسانيده تنطبق على الرئيس عباس نفسه، وعلى السلطة بمؤسساتها كافة، وأن راتبه وأعضاء المحكمة وفقا للقانون الباطل، حيث موازنة السلطة جزء من دور المجلس التشريعي ومهامة..

ولأن القانون بات باطلا، وأن "صلاحيات الرئيس شبه مطلقة" اصبح له الحق المطلق في إتخاذ أي إجراء ضد اي شخص أو مؤسسة أو تنظيم مهما كان مسماه، يحاول النيل من "رؤية الرئيس الحكيمة جدا" سياسة واقتصاد، خاصة بعد "أوراق بنما"، وما قيل فيها وعنها عن مقربين وأبناء..

وسريعا بدأ الرئيس عباس ممارسة "الحق الدستوري في السلطة المطلقة" ضد الفصيل الثاني تاريخيا في منظمة التحرير - المعروف عند الشعب باسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"- ..تنظيم قدم ما قدم شهداء وعطاء وتضحية وقيم ثورية ورؤية سياسية - فكرية جسدها قادة الجبهة من القائد المؤسس جورج حبش الى القائد الأسير احمد سعدات، مرورا باستشهاد امينها العام ابو علي مصطفى، والكاتب المبدع غسان كنفاني "وثعلب الفعل الكفاحي وديع حداد"..مسيرة سجلت ذاتها بنور خاص لم ينتظر إذنا للعمل من أي كان..

الرئيس عباس قرر وقف ما هو حق للجبهة، وليس منحة رئاسية مستخدما "السلطة المطلقة التي أنتجها رئيس المحكمة الدستورية"..ولأنها كذلك لا يجب الصمت عليها من اللجنة التنفيذية وأمين سرها وفصائل العمل الوطني كي لا نصل الى تكريس "السلطة المطلقة" التي اشار لها د.قاسم.

ويبدو أن رئيس المحكمة الموقربحاجة لإعادة دراسة مغزى العبارة الخالدة القائلة "أن السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة"..وبس!

سؤال: ماذا كان سيكون موقف الادارة الامريكية والاتحاد الاوروبي واعلام الكيان الاسرائيلي واعلام دولة قطر لو أن الخالد ياسر عرفات إتخذ ذات قرار "المحكمة"..سؤال للتفكير وليس للجواب...!

ملاحظة: وزير خارجية فلسطين ينفي توزيع نص مسودة قرار فلسطيني في مجلس الأمن حول الاستيطان..امين سر تنفيذية المنظمة يقول بدأنا..حدا فاهم شي..وبالكوا مين اصدق..أو ..!

تنويه خاص: فجأة كشف رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي، أنه طرف فاعل في الحرب على سوريا ..السؤال الذي يتم بحث جوابه لماذا قال ما قال..فتش عن "جوائز التطبيع" مع تركيا!

لماذا يصمت عباس وأمين سره على "سفالة هيلاري السياسية"!

كتب حسن عصفور/ تصر وزيرة خارجية امريكا السابقة، والمرشحة لنيل ثقة الحزب الديمقراطي، على مواصلة النيل من الشعب الفلسطين لصالح دولة الكيان، ولا تكتف بالمساندة المطلقة لدولة الجريمة والعدوان، وما تكيله من عداء للشعب الفلسطيني، بل أنها لجأت مؤخرا الى استخدام مختلف وسائل الاعلام، ضمن المناظرات الاعلامية ذات المشاهدة العالية جدا، لتمرير جملة من الأكاذيب ضد الشعب الفلسطيني وحقيقة نضاله، والى الخالد ياسر عرفات الزعيم المؤسس للثورة والحالة الكيانية في فلسطين، كأول مظهر لترسيخ "الكيان الوطني" ردا على مؤامرة شطب الهوية والكيان..

المرشحة كليتون، وأمام حركة "النبل السياسي" للمرشح الأمريكي " يهودي الديانة" التي ينادي بضرورة مراعاة "التوازن" في العلاقة بين الشعب الفلسطيني ودولة الكيان، بل لجأ لما هو "غير معتاد" في الحملات الانتخابية، بأن أرسل

"سهام النقد" لدولة الكيان بخصوص الحرب العدوانية على قطاع غزة، وما أدت اليه من قتل الالاف الكثير منهم أطفال..

"حركة النبل السياسي" للمرشح بيرني ساندرز، قابلتها هيلاري كلينتون بـ"حركة نذالة سياسية" لا تقف عند حدود "التأييد الأعمى" للدولة، التي باتت الدولة الوحيدة في العالم لا تزال تحتل أرض وشعب آخر، إذ لجأت لخديعة لا تستقيم نظريا مع شخصية "مرموقة"، يمكن لها أن تخطف منصب رئيس أحد أكبر دول العالم..

هيلاري، إدعت في مناظرة مع المرشح ساندرز يوم الخميس 14 أبريل (نيسان)، بأنه "لولا رفض ياسر عرفات مقترح يهودا براك رئيس الوزراء الاسرائيلي في قمة كمب ديفيد عام 2000، لكان هناك الآن دولة فلسطينية..." والحق، أن تلك واحدة من أكثر مظاهر الكذب الوقح، يصل الى حد "السفالة السياسية"، كونها تخترع "وهما" تريد أن تصدره، بأن الخالد ابو عمار هو من "منع قيام دولة فلسطينية"، وبالتالي هو والطرف الفلسطيني المسؤول عن "الوضع الراهن"..!

بالتأكيد، ليس هذ الإدعاء "وقاحة نادرة" و"كذب لا سابق له" فقط، بل يمثل "إنحطاطا" لا يمكن الصمت عليه، ولا يجب أن يمر مروا وكأنه "وجهة نظر"، بينما هو إدعاء يكشل تزويرا تاريخيا، ليس لوقائع تفاوضية، بل لمسار العملية التفاوضية جملة وتفصيلا..

وليت السيدة المجبولة بالحقد والعداء لشعب فلسطين، وصاحبة "فستان الكذب الصريح"، تخرج وتعلن ما هي تلك "ألأفكار العظيمة" ليهود براك التي رفضها الخالد ياسر عرفات، وأين هي تلك "الدولة التي أضاعها رفض ابو عمار خلال تلك القمة التي تمت برعاية زوجها "..

الغريب هنا، ليست ما تنطقه هيلاري كذبا ونذالة لتبرير الجرائم الاسرائيلية، واستمرار احتلالها أرض وشعب منحته الشرعية الدولية حق إقامة دولة مستقلة في قرار نال غالبية تصل الى شبه الاجماع، رغم حرب دولتها لمنع صدور القرارعام 2012، باتت فلسطين على أثره عضوا مرقبا كدولة رقم 194 في

الأمم المتحدة، ولولا "ارتعاش الرسمية الفلسطينية" لكانت الخريطة السياسية الدولية شهدت ما كان صدمة للإدارة الامريكية وكيانها تحت الحماية المباشرة..

ولكن، وبمأ أنني كنت أحد أعضاء الوفد الفلسطيني برئاسة الخالد ياسر عرفات، اقول ان ذلك "الإدعاء الهيلاري" لم يحدث مطلقا، وأن الوفد الاسرائيلي لم يتقدم بمشروع متكامل، بل تحدث عن "أفكار لا يوجد بها ترابط يمكن أن يقال عنه صفقة شاملة"..لكن الجوهري الذي أراد براك ووفده، وبدعم من الرئيس الامريكي، زوج المرشحة هيلاري، كان كيفية تهويد القدس والحرم الشريف، وتكريس "النظرية الصهيونية" فيما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى وما يسمى بـ"الهيكل"..

جوهر العرض الاسرائيلي انصب على تلك المسألة، بل اعتبرها الوفد الاسرائيلي، وكذا الأمريكي برئاسة بيل كلينتون، انها "مفتاح الحل"، ودونها لا مجال لبحث غيرها..

لم يطرح وفد دولة الكيان، تصوره حول مجمل قضايا الحل النهائي، خاصة الموقف من حدود الانسحاب الاسرائيلي، والمستوطنات، سوى التركيز على أن مبدأ "التبادلية" على قاعدة ما بني في القدس فهو لهم، وهناك "مستوطنات" لا يمكن التخلي عنها، وأن قرى اللطرون الثلاثة التي تم دتميرها مع بداية العدوان الاسرائيلي عام 1967 باتت من الذاكرة الفلسطينية، وعليه أصبحت جزءا من دولة الكيان، فيما استبدل البحث عن "الطريق الرابط" بين قطاع غزة والضفة الغربية، من كونه جزءا من "السيادة الفلسطينية" ضمن صفقة "تبادل اراضي" معقولة، الى وضعه تحت "السيطرة الفلسطينية" وفي "ظل السيادة الاسرائيلية"..

السيدة هيلاري، بالتأكيد لم تبذل جهدا كافيا لقراءة محاضر اجتماعات القمة، بكل لجانها، سواء تلك التي كتبها وفد البيت الأبيض، أو مدير المخابرات الامريكية جورج تينت، المسيحي الآرذوكسي اليوناني، والذي أطلق "نكتة ذات مغزى عل هيلاري تعيد التفكير بها"، ان الرئيس بيل وهو جورج فقط "غير اليهود" في الوفد الأمريكي..ولعلها "نكتة سياسية تفوق البعد الديني" كثيرا!

لمن قرأت هيلاري قبل أن تطلق تصريحها الكاذب محضر "غير اليهود" في الوفد الأمريكي، ام محضر "يهود الوفد"..ولأن المسألة ليست تبرئة للخالد

فحسب، بل تبرئة الشعب الفلسطيني وقيادته التاريخية - آنذاك بالقطع- ، هل للسيدة المرشحة، ان تخبر شعبها من الذي أعاق استكمال الحل السياسي بعد التخلص المشترك من ياسر عرفات، امريكيا واسرائيليا ومساعدة البعض المشبوه في ذمته الوطنية، فمنذ عام 2004 أغتيل ياسر عرفات تحت ذات الكذبة الأمريكية، الخلاص منه لخلق "قيادة فلسطينية ديمقراطية تؤمن بحل الدولتين"..وها نحن بعد 12 عاما نرى ما هو أسوء كثيرا، بل أن دولة الكيان شنت ثلاث حروب تدميرية ضد قطاع غزة، وضاعفت الاستيطان مرات عدة عما "زمن الخالد" فيما بات يعرف بـ"تهويد الضفة الى جانب تهويد القدس الشرقية"..

ودون المزيد للحديث عن تلك السيدة الكذوب، لماذا يصمت الرئيس محمود عباس وأمين سره، أو أمين سر اللجنة التنفيذية، الذي لا يكف عن المناداة بكبير المفاوضين على "سفالة هيلاري السياسية وأكاذيبها" ضد الخالد، وكلاهما كانا ضمن الوفد، رغم قطع الرئيس عباس المشاركة الوطنية للعودة لمشاركة فرح نجله الصغير..

الا يمثل صمتهما شكلا من أشكال "الرضى الشخصي" على تلك الحملة الكاذبة، الموقف الخاص بكل منهما ضد ياسر عرفات لا يعني الصمت لتمرير تزوير تاريخي يمس الشعب الفلسطيني بموقفه الوطني، ويمنح دولة الكيان "مشروعية سياسية" فيما تقوم به من حرب عدوانية شاملة على "بقايا الوطن" ومجمل الهوية الوطنية ..

ليس من "الكرامة الوطنية" الانتقام من "الخالد" بتلك الطريقة الرخيصة صمتا ما يلحق الضرر بالقضة الكفاحية، وإن طال "الصمت المشبوه"، ولم يخرج من يكشف الحقيقة السياسية، فحتما الشعب الفلسطيني يعرف كيف يرد الاعتبار لقائد الثورة ومؤسس الدولة!

ملاحظة: ذكرى اغتيال امير الشهداء لا تكتفي بفتح ملف الجريمة بذاتها..بل تتطلب ممن يحمل صفة "الممثل الرسمي" ملاحقة من قام بارتكابها بعد أن أصبح معلوما للكافة..هل تجرؤ لملاحقة القتل يعلون وزير حرب الكيان..!

تنويه خاص: كشفت وسائل اعلام فرنسية مؤخرا ، عن أن وزير الصحة الاسرائيلي رفض مصاحفة نظيرته الفرنسية عند زيارتها للكيان، انطلاقا من "معتقده الديني"..الحادثة مرت مرور الكرام في اعلام الغرب "الحضاري"..وبعد أسابيع قررت صحيفة كشفها..لو كان الوزير عربيا ماذا كان "رد فعل" أو "فعل" الغرب المتحضر!

ما "أكبر التهديد"..ما "أصغر التنفيذ"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن مَّن الله على "الفرقة الماسية للتسويف الوطني" في "المقر الرئاسي" برام الله، بنجاحها في "إختراع الصاروخ العابر للأحرف الممدودة "إذا"، وهي لا تكف عن توجيه التهديدات لدولة الكيان، وحكومتها الفاشية، بما أدى عمليا، الى توسيع رقعة الاستيطان في القدس والضفة الغربية الى درجة مجنونة، أوشكت أن تحقق حلم المستوطنين الارهابيين باستعادة "الضفة عبر الإستيطان التهويدي فيما يسمونه قلب اسرائيل أي الضفة"..

ووسط هذه الحملة الجبارة للقذائف الصاروخية العابرة للأحرف، أطلق الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية، من العاصمة الروسية وعبر تلفزيون فلسطين في السابع عشر من أبريل 2016،

تهديدا لا يمكن أن يكون "عابرا" في القراءة، إذ قال أنه " خلال الأيام والأسابيع القريبة المقبلة ستكون هناك مواقف سياسية واضحة ستخرج عن المألوف".

مضيفا، "هنالك قرارات فلسطينية، وهناك حركة فلسطينية مع الدول الأوروبية الهامة، الهدف هو وضع النقاط على الحروف، وعدم السماح باستمرار الوضع الحالي على ما هو عليه".

قبل أسابيع خرج علينا عضو مركزية فتح جبريل الرجوب، بتصريحات تهديدية "حاسمة"، قال فيها أن "شهر مارس - آذار سيكون حاسما بالنسبة للوضع في قطاع غزة، وهناك تصور لتخليصه مما حدث له بأيد حماس"..والحقيقة مر مارس وابريل على وشك المغادرة، ولا حسم ولا يحزنون، بل لم يعد الرجوب

حاضرا بالكلام عما وعد وهدد، حتى ولو كان من باب "الاعتذار اللغوي" لسوء الفهم والتقدير..

وكي لا يصبح التصريح الرئاسي نسخة مشابهة للتصريح الرجوبي، لا بد من تحديد طبيعة ذلك الرد الذي سيخرج عن المألوف، عبر "قرارات وحركة فلسطينية"، وليته يزيد للشعب توضيحا، هل تأتي تلك "المواقف والحركة" ضمن ما هو متفق عليه وطنيا، في قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية بخصوص تحديد العلاقة مع دولة الكيان، بكل جوانبها، و تنفيذ التهديد القائل عبر الناطق الرئاسي، أنه لم يعد ممكنا "السماح باستمرار الوضع الحالي على ما هو عليه"..

ولأن "اللغة التهديدية باتت حارقة جدا"، يصبح التساؤل، هل تعلم الإطر الرسمية الفلسطينية، بكل مسمياتها شيئا عما يقال أنه "مواقف وحركة ستقلب الأمر رأسا على عقب"، ام هي "أفكار مستوحاة من أجواء السفر الطويل"..

ولكن، كيف يمكن للإنسان العادي من الشعب الفلسطيني، "غير الفصائلي"، ان يصدق تلك "الحركة الوعيدية" الجديدة، وهو يرى أن المشهد الفلسطيني الداخلي الداخلي يعيش "لحظة ظلامية حالكة"، لجهة الاستخفاف بالمؤسسة الرسمية في المنظمة والسلطة، وعل قرارات الرئيس عباس وقف مخصصات "الجبهتين" نموذجا لأن "الكل الوطني" خارج حسابات "الرئيس الرسمي"..

وقبل ذلك، هل ستكون تلك "المواقف - الحركة الجديدة" ضمن مواقف "الرئيس عباس ذات النسيم السلامي" نحو دولة الكيان، والتي انتشرت مؤخرا على "موسيقى الصباح الألياهوية"، بما فيها "الحرب على السكاكين" و"المطاردة الساخنة" لمن يفكر العبث بـ"الأمن الداخلي الفلسطيني"، ولا نعلم هل تلك المواقف تأتي في إطار "رؤية الرئيس عباس الفريدة بأن وقف التنسيق الأمني سيفتح باب الفوضى الشاملة في المنطقة بأسرها"..

هل سيصبح "تعزيز التعاون الاقتصادي" بين البعض الفلسطيني والكيان مظهرا من مظاهر تلك "الرؤية الرئاسية الجديدة"..

ولنكرر السؤال الممل وطنيا، هل "الحركة الجديدة" ستأتي بعد اتمام المصالحة وانهاء الانقسام، ام أن تلك قضية ثانوية لا قيمة لها أمام "قوة الدفع" التي تمتلكها "الحركة الرئاسية القادمة"..

وكي لا يقال أن "التشاؤم هو سيد الموقف"، ننتظر بعضا لأجوبة على بعض من أسئلة كما سبق أعلاه..والى حين حدوث ما يجب حدوثه، سيبقى " التشاؤم سيد الموقف" لأن " اللي بيجرب تهديد مجرب بيكون عقله مخرب..."، مع الإذن من عمق المثل الشعبي..!

وقبل السهو السياسي نبارك "عودة فريق الرئاسة الماسي لإكمال عقده وعدده" بعودة "المطرود اليه"..فعادت معه "صواريخ اللغو طويلة المدى البلاغية جدا.."!

ملاحظة: يبدو أننا أمام ولادة جديدة لـ"حركة نفى مصدر مسؤول.." على بعض أخبار تؤكد الأحداث والشواهد أنها حقيقة..التواصل التفاوضي مع الكيان نموذجا..!

تنويه خاص: بيبي اياه اعتبر أن الجولان ستبقى اسرائيلية الى الأبد..هل من يقول ذلك رجل سوي عقليا..وهل ينتظر منه أن ينسحب من أرض دولة فلسطين بـ"رسائل المحبة العباسية.."!

مخاطر ارتعاش "الشرعية الفلسطينية" - ح 1!

كتب حسن عصفور/ منذ أن نجح "الانقلاب الحمساوي" في قطاع غزة يونيو 2007، توقف عن العمل أحد أهم منجزات الحركة الوطنية الفلسطينية، نحو إعدة تأسيس "الكيان الوطني" فوق أرض الوطن عام 1996، ما عرف باسم "المجلس التشريعي"، نتيجة انتخابات عامة شملت للمرة الإولى، في "العهد السياسي العرفاتي"، الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة، إنتخابات كانت "تميزا شعبيا" وصفت بأنها "العرس الديمقراطي" الذي سيبقى حاضرا في "الذاكرة الوطنية"..

وكي لا يقال أن "الانقلاب الحمساوي" وحده كان سببا لتغييب "المؤسسة الأهم للكيانية الفلسطينية نحو "دولة فلسطين"، فالحق السياسي ينطق، بأن الرئيس محمود عباس، وبالتالي كتلة فتح التي يرأسها ايضا، لعب دورا رئيسيا لاحقا في تغييب المؤسسة التشريعية، مستغلا بعضا من "مواد القانون الأساسي" لتمرير مصادرة البرلمان المؤقت، تحت ذريعة أنه لا يحق للمجلس الانعقاد دون إصدار "مرسوم رئاسي"..

ومع أن "النص الأعمى" يقول ذلك، لكنه لا يوجد في القانون أي سبب يمنح الرئيس "الحق المطلق" في أن يتجاهل دعوة المجلس التشريعي طوال ما يقارب الـ9 سنوات، دون "مبرر قانوني"، أو سند سياسي متفق عليه وطنيا، ما منح "التأويلات" أن تكون هي "الحاضر الأقوى" في تفسير موقف الرئيس عباس "الفردي"..

ومتجاهلين، "نوايا" رئيس المحكمة الدستورية بقرار عباسي، فيما قاله من "كلام لا مسوؤل ولا قانوني"، كونه نطق بما لا يعلم من قانون وممارسة، وحاول استبدال "النص القانوني" بـ"نص استرضائي" لرغبات الفرد لتمرير كل ما يحلو من مراسيم لا تستقيم والواقع العام في "بقايا الوطن"، بعيدا عما قاله المستجلب من المغرب، فإن الحديث يتركز أساسا على أن الرئيس عباس لا يريد ان يكون "البرلمان المؤقت" سيفا على ما يذهب اليه من قرارات لا تجد لها "مكانة شعبية"..

ولأن "حماس لها الغالبية البرلمانية"، فهي قادرة أن تمارس حقها قانونيا في "شل يد الرئيس عباس" عما لا ترضى به أو تقبله، ومع الأهمية السياسية لهذا الاعتراض العباسي، فإن الخطر الحقيقي الذي يحسب حسابه من "فرقة الرئيس عباس" وحركة فتح ما يتعلق بمكانة رئيس المجلس التشريعي المستقبلية في النظام السياسي الفلسطيني، خلال المرحلة الانتقالية، إذ يمنحه القانون الأساسي أن يكون "الرئيس المؤقت" في حال شغور منصب الرئيس لأي سبب كان،..

رئيس المجلس التشريعي، في مرحلة السلطة، هو الرئيس المؤقت، لو غاب الرئيس عباس، تمهيدا لانتخابات جديدة، كما حدث بعد إغيتال الخالد ياسر عرفات، وهو ما يعني أن الرئيس سيكون من حركة حماس، وعندها يمكن

لحركة "حماس" ان تطبق على "مركز القرار بكل جوانبه" لفترة مؤقتة، لا يمكن حسابها في ظل تحكم دولة الاحتلال بحركة الانتخابات..

ورغم ان الظروف السياسية تهيأت، في أكثر من مرة لعودة التشريعي للإنعقاد، خاصة بعد توقيع كمية من "اتفاقات انهاء الانقسام"، آخرها في أبريل عام 2014، ما عرف باسم "اتفاق الشاطئ"، لكن فتح والرئيس عباس تهربوا من استحقاق "عودة المجلس التشريعي"، ونجحوا في نصب الكمائن السياسية لحركة حماس، والتي لم تكن تحتاج كثيرا لكي تقع فيها بسهولة ويسر أكثر مما توقع "ناصب الكمين"..

ولأن المسألة دخلت في مرحلة الخطر على "الشرعية الرسمية"، بعد إصرار الرئيس عباس على تشكيل ما هو ليس "حقا دستوريا" وترك الفراغ سيدا للمشهد الفلسطيني، يصبح فرضا وطنيا التفكير فيما هو دور المجلس التشريعي خلال المرحلة القادمة..

هل يستمر الوضع على ما هو عليه، مجلسا حاضرا في المجهول..وأعضاء بلا مهام سوى حمل اللقب وما ينتج عنه من "إمتيازات"..ام تبدأ رحلة التفكير نحو كيفية الخروج من المأزق العام كي لا يستغل غيابه لتكريس "سلطة الفرد المطلق" بكل ما تحمله من "مصائب كبرى"..

ولأن المجلس التشريعي هو أحد أعمدة "الشرعية الانتقالية" فإن ما يصيبه يمثل "إنعكاسا" لحال "الشرعية التمثيلية"، وما ينتظرها من "مخاطر سياسية - قانونية"، نتيجة ما بات واضحا من "حركة ارتعاش وإهتزاز" لها وعليها....

وهذا ما سيكون موضوع الجزء الثاني المكمل لـ"ارتعاش الشرعية" وخطرها..وكيفية المواجهة والتصويب الوطني..

ملاحظة: من استمع لتصريحات رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بأن "جيشه حقق "مفخرة" باكتشافه نفقا داخل الحدود أتيا من غزة.. المنطق أن يكون الفخر لمن قام بالحفر تحت سمع وبصر "الجيش العتيد"..يا بوبو!

تنويه خاص: نتمنى أن لا تعتبر "فرقة الرئيس عباس للعك الكلامي" ما حدث في القدس "إنتهاكا للروح السلامية" او "إنتكاسة لفرقة تعزيز التنسيق الأمني"..يا جماعة الناس زهقت عن جد من "الهمالة"..ليش مش حابين تشوفوها!

من "حل الدولتين" الى "الاعتراف المتبادل" بين الدولتين!

كتب حسن عصفور/ يتناسى البعض الرسمي الفلسطيني ، الدوافع الحقيقية التي أدت لأن يعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، ما يسمى بـ"إعلان بوش حول حل الولتين" في يونيو (حزيران) 2002، بل ولا زال الإصرار عليها وكأنها هي طريق "الخلاص والإنقاذ" للأزمة السياسية التي وصلت عمليا الى نقطة فارقة..

ما يجب الانتباه له، ان "إعلان بوش" لم يكن يبحث حلا ولا تسوية، ولم يكن "خريطة طريق" وصولا الى تسوية تؤدي الى "حل الدولتين"، لكنه جاءا "إعلانا" مبدئيا، لرسم "طريق الخلاص" من الزعيم الخالد ياسر عرفات، والتي بدأت ملامحها في قمة كمب ديفيد شهر يوليو (تموز) 2000، عندما رفض الزعيم لخالد مخطط "تهويد المسجد الأقصى والحرم الشريف"..

معركة سياسية واسعة، بدأت بفتح عدوان عسكري شامل ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، مؤسسات وأجهزة وقيادات، فكان ردا وطنيا اتسم بفعل شعبي وعمل عسكري، احب البعض تسميته بإنتفاضة الأقصى، رغم عدم دقة المسمى، ثم حصار ياسر عرفات في مقره لمدة 35 يوميا، وسط مشاركة رسمية عربية، من أجل فرض "حالة خنوع" على روح الانتفاض السياسي عند الزعيم وشعبه، أدت لانتاج مبادرة السلام العربية كمقدمة لـ"إعلان بوش" حول حل الدولتين..

الاعلان "المغري" سياسيا للبعض المتوثب، اشار الى ان الشعب الفلسطيني "يستحق قيادة ديمقراطية" غير هذه القيادة، وللكارثة فهناك زمرة نصبت "كمينا سياسيا" للزعيم مستغلة الدمار الناتج عن الحرب العدوانية طوال اشهر عدة،

لتجبر ابو عمار الترحيب بأول بيان رسمي لإزاحته من قيادة الشعب، والتمهيد لـ"قيادة بديلة" تقبل بما يكون قادما من "غير الفلسطيني"..

رحلة الخلاص السياسي إرتدت اشكالا مختلفة، وصلت الى فرض صياغة سياسية جديدة للنظام الفلسطيني، بفصل منصب رئيس السلطة عن رئيس الوزراء، وإحداث تعديل هام في القانون الأساسي - دستور السلطة الوطنية - بما يسحب صلاحيات أمنية ومدنية تنفيذية من الرئيس عباس، تمهيدا لتطبيق "إعلان بوش" بـ"خلق قيادة جديدة"..

ولأن الزعيم الخالد يعلم تماما مخاطر المخطط، حتى وهو يتعامل معه، وقبل فرض منصب رئيس الوزراء بشخص محدد، لم يقبل غيره، الأمر واضح: إما هذا أو لا غيره، وكان ما كان من مظهر حرب الارادة الوطنية، عندما أجبر رئيس الوزراء المعين - محمود عباس - تحت ضغط غضب شعبي على الاستقالة في زمن قياسي لم يكمل الثلاثة أشهر..

وبعد فشل "البديل الديمقراطي"، انتقلت خطة التصفية من السياسية الى الخلاص المباشر، وهي الخطة التي توافقت عليها إدارة بوش مع حكومة شارون، وفقا لاعتراف وزير الحرب في دولة الكيان، شاؤول موفاز، بعد اختراع مكذبة "الباخرة كارين ايه" حول الأسلحة الايرانية..مخطط أختلق "الذريعة" بأن عرفات يريد بناء "قاعدة عسكرية إيرانية" في الضفة، كلام أقل ما يقال عنه "تافهة وساذج"، لكن القوة تغلب العقل والمنطق..

ونجحوا في الخلاص من الزعيم في الرابع من نوفمبر(تشرين ثان) 2004، وحتى تاريخه لم يتقدم "إعلان بوش" خطوة واحدة، بل العكس تماما، منعت الادارة الأمريكية اي "حل ممكن"، وقد فضح رئيس وزراء دولة الكيان يهودا أولمرت تلك الحقيقة بكشفه كيف رفض محمود عباس "تصوره للحل" بعد أن طالبته واشنطن بذلك..

ولأن استمرار الحديث، عن "حل الدولتين" أو ما يعرف بـ"إعلان بوش" بات يشكل "تضليلا سياسيا" للشعب الفلسطينين اصبح لزاما الكف عن ترداد تلك الاكذوبة المخادعة، والانتقال الى الخطوة التي طال الهروب منها..

وبدلامن أن يواصل "فريق الرئيس عباس" - خالي الحساسية الوطنية وفاقد الاتصال الشعبي - بملهاة جديدة اسمها "مبادرة فرنسية - أو أفكار او اي كلام"، كل ما تريده تسويف الوقت الى أن تتمكن دولة الكيان من الانتهاء من ملامح مشروعها "التهويدي" للضفة والقدس، ويصبح عندها الحديث عن "دولة فلسطين" ليس سوى "حلم من أحلام اليقظة السياسية"..

ربما اصبح ضرورة الانتقال الى أن صياغة رؤية سياسية تقوم على أساس "الاعتراف المتبادل بين الدولتين" كـ "بديل سياسي" لحل الدولتين والتيه الطويل، خاصة وأن قرار الإمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 أصبح واقعا سياسيا معترف به من الشرعية الدولية، ولو أريد "حقا سياسيا" من التحرك الفرنسي، ليتم اعادة بناء أسس الأفكار تلك من البحث عن حراك يعود الى "مفاوضات مباشرة"، الى صياغة حراك من أجل وضع "آلية تنفيذية لقرار الأمم المتحدة" وصولا الى اعلان "اعتراف متبادل بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل"، اعتراف يفتح الباب لتسوية شاملة في المنطقة بكاملها..

ذلك هو المفتاح السياسي، الذي تحاول "بقايا زمرة اعلان بوش" الهروب منه، بمسميات ومخترعات تعرف تلك الزمرة أنها تضليل وضلال سياسي..وأنه سلوك جاد عن الحق الذي أصبح قرارا دوليا معترفا بفلسطين دولة وحدودا وعاصمة، ولإنهاء رحلة "الضباب السياسي" لاعلان بوش..

من "حل الدولتين" شعارا خادعا الى "اعتراف متبادل بين دولتين" طريقا لتعديل المسار، ولصناعة تسوية يمكنها أن تكون "تاريخية" لو اريد حقا سلاما..وسلام!

ملاحظة: بعض من أعضاء "التركيبة الرسمية" يعلن بجرأة نادرة أن "اللجنة التنفيذية" منحت اسرائيل اياما "معدودة" للرد على مطالباتها..طيب و"إذا" انتهت الايام المعدودة، التي نأمل الا تكون "سنوات معدودة" ..شو الرد أم انه تاه عن المجتمعين!

تنويه خاص: اعلام قطر والاخوان وأذنابه، ترجموا خبرا عن مصدر عبري لا أثر له في وسيلة معلومة حول "وعد السيسي" لعباس بدولة في سيناء..الأطراف ذات الصلة نفت..ذات الاعلام لم ينشر النفي..بالكم الخبر مين صاحبه وليش..سؤال للتفكير لا أكثر!

منع الحرب على غزة..مقاومة!

كتب حسن عصفور/ دون التدقيق كثيرا فيما كانت معلومات دولة الكيان حول "تعاظم" القوة العسكرية لحركة حماس وجناحها المسلح الى تلك الدرجة التي تجعل من أحد ضباط جيش الكيان، ان يعلن مدى "اعجابه" بها ويمتدحها، خاصة ما أسماها بـ"قوات النخبة" منها، وبأنها باتت "قوة عسكرية" يحسب لها الحساب..

ودون البحث فيما تنشره وسائل اعلام الكيان، عن فرار هذا "الجاسوس" او ذاك من غزة نحو تل أبيب، حاملين معهم "كنوزا من المعلومات الأمنية" عن جهوزية حماس ، و"جمهورية الأنفاق"، فما يحدث لا يشير سوى الى أن دولة الكيان بدأت في الاستعداد النظري، وبعض العملي، للقيام بضربة عدوانية غادرة على قطاع غزة..

من يريد تفاصيل ما تم ويتم داخل الكيان، مؤسسة أمنية وسياسية، لا يحتاج سوى لقراءة ترجمة عربية للمادة العبرية الاعلامية، وكلها مواد تقرع طبول الحرب مجددا نحو قطاع غزة، وكأنها أمام دورة العامين لشن عدوان إجرامي جديد ضد القطاع، منذ العام 2008 حتى 2014، شنت دولة الكيان 3 حروب عدوانية شاملة ضد القطاع، تركت ما ترك من "معالم جريمة" لم تنته بعد..

والحديث عن حرب قادمة، لم يعد خاضعا للتفسير والتحليل، بل أن مؤشرات تفوق الجدية المعروفة لدى قادة الكيان، ومؤشراتها تقترب كثيرا، إما لجهة التنفيذ أو تحقيق "أهدافا" سياسية - أمنية من حرب قد لا تتم..

دولة الكيان، تعلم يقينا، ان التطورات السياسية بين مصر وحركة حماس، بعيدا عن مدى عمقها قد لا تكون "فألا سياسيا" ايجابيا لها، رغم كل ما يحاول البعض المصاب بعقدة العداء لمصر أو لحماس، في هذا الجانب أو ذاك عمله تعطيلا، فكل "خطوة ايجابية" بين مصر وحماس تقابلها "خطوة عدائية" من دولة الكيان، بل ومن بعض من يفترض بهم أنهم جزءا من الشعب الفلسطيني، تحت شعارات مقيته مملة سقيمة، ليس أوان تناولها الآن..

ودون الذهاب بعيدا فليس مستبعدا أن دولا وأطرافا اقليمية أيضا ليس لها مصلحة بذلك، ولذا تحرض الكيان على شن حرب، من باب "إحراج مصر" من جهة، وأن تبدو بمظهر الـ "حاضنة" لإطفاء الحرب وما يليها..وكي لا نقع في فخ "نظرية المؤامرة" نكتفي بالاشارة لها دون تأكيد سياسي نهائي.. لكن التاريخ يعلمنا أن "الحقد أعمى"!

دولة الكيان، والى جانب ما تقوم بعملية ترويجية عامة لنمو "القدرة العسكرية لحركة حماس وكتائبها القسام"، تشير الى "فتح قنوات اتصال بين القسام وايران" دون رغبة قيادة حماس السياسية، ما قد يصبح ذريعة للحرب العدوانية، فيما تدرك الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب أن تلك مسألة نسبية، لكنها تحاول ترويجها كـ"حقيقة أمنية" تستثير البعض الكاره لإيران، ما قد تراه الفاشية الاسرائيلية "مبررا لعدوانها" ومقبولا من البعض الفلسطيني والعربي..ولذا يظن حكام تل ابيب أن حرب تدمير "قوة حماس الايرانية" هي "خدمة لغيرها كما هي لها..

ودون الخوض في سجال حول "مجمل أكاذيب دولة الكيان وحكومتها الفاشية"، فإن الواجب الرئيسي الذي يبرز الآن، كيفية قطع الطريق على حرب عدوانية جديدة ضد قطاع غزة، وسبل وقفها بما يمنع حكام تل أبيب من تنفيذ "جريمتهم الدورية" كل عامين تقريبا..خاصة وأن آثار الحرب التدميرية على قطاع غزة لا تزال حية حاضرة لم تنته بعد..

وبالتأكيد، فإن قيادة حركة حماس، عليها العمل بكل جدية سياسية لقطع الطريق على "الطغمة الفاشية الاسرائيلية"، وعدم الانجرار وراء لعبة "التصريحات التضخيمية" في "القوة العسكرية الذاتية"، وأن يساير البعض "لعبة الكيان" بأن "غزة تنتظرهم لتكون مقبرتهم"، فتلك ليست سوى "الحماقة عينها"..فمنع الحرب هو المقاومة ذاتها، واستدراجها ليس سوى غباء سياسي مكثف..

وبقدر مسؤولية قيادة حماس السياسية نحو ردع وقطع الطريق على العدوان المحتمل، فإن"الرسمية الفلسطينية" ليست طرفا "شاهدا متفرجا" ينتظر الحرب ليعلن بعدها، إما تحميل حركة حماس المسؤولية، ويواصل اعلامها تقديم "المسرحيات المصرية القديمة" باعتبار تلك حرب "على من ليس منها"، وهذا ما

سبق أن كان في حروب سابقة لا نود اعادة تفاصيلها، لكنها "شواهد اعتبرت عارا وطنيا"..

ولعل "الرسمية الفلسطينية"، بعيدا عما باتت تفتقده كثيرا من "شرعيتها الوطنية" في الآونة الأخيرة، بسبب قرارات وسياسات الرئيس محمود عباس بضربه "اسس الشرعية الوطنية"، فذلك لا يعني عدم الاكتراث لما يتم الاستعداد له اسرائيليا، ما يفرض عليه بحكم مناصبه كرئيس أن يعمل على منع الحرب، خاصة وأن لديه مسلسل سفر لبلدان عدة، ومنها روسيا التي باتت لاعبا دوليا واقليميا..

حركة فتح تطالب حماس بعدم القيام بأي خطوة "تفاوضية" مع دولة الكيان، وهذا "حق نظري"، هي أيضا عليها مطالبة الرئيس محمود عباس العمل بكل السبل لمنع تل أبيب وحكومتها الفاشية شن حرب على القطاع، والغريب أن فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كما حكومة الرئيس محمود عباس لا يرون أن "طبول الحرب العدوانية" بدأت..

الوقت أسرع كثيرا من "تفكير البلداء" ولذا لا مكان للبحث والتنقيب في "نوايا طغمة مجرمة"..بل التحرك الفوري السريع بكل السبل لمنع أي جرم جديد..

والأمل أن لا يقع البعض في المزايدات الرخيصة..المقاومة هي مواجهة المعتدي، وليس استجلابه لحرب تدميرية..ردع العدوان مقاومة..وإن حدث بفعل فاعل حاقد دنيء يصبح الواجب عندها التصدي الوطني شرفا وعزة وكرامة..

ملاحظة: من ميزات نشر وثائق تكشف عورة المشهد، سيجد أن أوراق الرئاسة لم يعد يكتب عليها "السلطة الوطنية" بل دولة فلسطين ومنظمة التحرير..ما دام الورق الرسمي هكذا فلما لا تعلن الدولة إذا..دولة فلسطين وجب تجسيدها ليس على ورق الرئاسة فحسب..بل على أرض "بقايا الوطن"..

تتويه خاص: ملفت أن لا تصدر اللجنة المركزية لحركة فتح بيانا في ذكرى اغتيال "أمير الشهداء" ابو جهاد..البعض ظن وبعضه إثم حتما، أن ذلك هروبا من تسمية الجاني الحقيقي اسما وصفة وعنوانا..خسارة يا فتح!